الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Commerciales

العنوان:

استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء في البنوك التجارية الجزائرية

بتطبيق مؤشر CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة برج بوعريريج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم التجارية

التخصص: بنـــوك

إعداد الطالب: **الأستاذ المشرف:**

علـــي عيدل **أ- إلياس سالـــم**

اللجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الله خبابة	أستاذ التعليم العالي	رئيساً وممتحناً
إلياس سالـــم	أستاذ مساعد -أ-	مقرراً ومشرفاً

السنة الجامعية: 2013 / 2014

شكر وعرفان

الحمـ ـد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية
وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

تتهادى الحروف بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نقدم شكرنا دائما

هي سطور الشكر تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة، ربما لأنها تشعرنا دوما بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه هذه الأسطر

وبصدد هذا العمل المتواضع نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقنا لإتمامه، وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف والأستاذ "بوبعـــاية حسان" الذي كان لنا سند العون ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات.

دون أن ننسى الأستاذ "عبـــادي محمد" الذي ساعدني في هذا العمل.

وإلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

وإلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إلى هؤلاء جميعا جزاكم الله خيرا.

شـــــكرا

الإهداء

أولا أحمد الله حمدا كثيرا طيبا الذي وفقني في إتمام هذا العمل.والذي أوصاني بأعز الناس خيرا وبرا وا ٍحسانا مصدقا لقوله تعالى

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى نبع الحنان الدافئ والكنز الزاخر بالعطاء والعطف،إلى من كان الحنان سلوكها والعزيمة رمزها والصبر دواؤها، إلى من منحتني أبجدية الحياة، إلى مدرسة الأخلاق وصاحبة القلب الكبير.....

إلى أمي ثم أمي ثم أمي "العـــارم" حفظها الله.

إلى من كان العون المديد والسد المنيع كلما احتجت إليه في مكابد الصعاب، إلى من علمني معنى الشموخ وركب الصعاب إلى غاية نيل المرام، إلى من ذاق مر الحياة وحلوها ون أجل تحقيق آمالي وطموحاتي، إلى أبي الغالي " عطي".

إلى جدتي الغالية "مسعوده" وروح أجدادي "لخضر، باية ورمضان" رحمهم الله.

إلى من حملنا رحم واحد، وتقاسمت معهم أيام بحلوها ومرها وجعلهم الله لي السند المعين

إلى الأخ الغالي "عبد الحفيظ"

وأخواتي العزيزات.

وأزواجهن "لحسن، عامر، فؤاد ويونس"

وا ٍلى الكتاكيت" يوسف، سلسبيل، أماني وآدم"

إلى جميع الأقارب وكل من يحمل لقب "عيدل"

إلى جميع الأصدقاء خاصة محمد أمين، يوسف، دحمان، لياس بلال، صالح..

والزملاء في الدراسة من الابتدائية والثانوية والجامعة الذين كانوا بمثابة الإخوة وبالأخص سليمان، محمد، عادل، نور الدين، ديلمي سهام وا ٍلى أصدقائي في الفيس بوك

إلى روح صديقي وأخي الغالي محمد موساوي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى كل من علمني ولو حرفا في مشوار حياتي إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالمسيلة

إلى كل من وسعهم قلبي ... ولم تسعهم هذه الورقة إليكم ...أهدي هذا العمل المتواضع.

علي

المقدمة العامة

مقدمة

يشهد العالم انهياروا إفلاس الكثير من الشركات الأمريكية والأوربية، والتي كان من أسباب انهيارها أو إفلاسها التلاعب في البيانات المحاسبية الصادرة عنها، الأمر الذي أثر سلبا على البنوك التي تعتبر أكثر حساسية لهذه التلاعبات، لذلك وجب إخضاعها لعملية الرقابة بغية التوصل إلى قطاع بنكي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب.

فالأزمات البنكية التي تحدث في وقتنا هذا تؤثر بطريقة أو أخرى وبدرجات متفاوتة على الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أيضا، ومع تطبيق القواعد الإرشادية والمبادئ الأساسية تبدأ بتقييمالالتز ام، فأن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفاً نهائياً بحد ذاته.

وتعد عملية تقييم الأداء البنكي محور اهتمام بحثنا هذا، فهي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف البنك في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة.

ولان النظم التقليدية المعروفة في تقييم الأداء لها محدداتها المعروفة،و هي قاصرة على إعطاء إشار ات تحذيرية لإدارة البنك شاملة تغطي مجالات وعمليات البنك كاملة، وتعتمد على التحليل الكمي دون النوعي.

من هذاالإدر اك شخصت مشكلة البحث بأن النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء البنوك الجزائرية قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات النظم الرقابية الدولية الموحدة للبنوك المعاصرة، فاستهدف البحث تطبيق نظام تقييم معاصر يتصف بالشمولية ويمكن تطبيقه بشكل موحدو هو نظام CAMELS .

طرح الإشكالية:

في ظل الإصلاحات البنكية التي باشرت الجهات الوصية في تطبيقها منذ التسعينيات، وكذا إفلاس بعض البنوك التجارية، ومدى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني جراء هذه الإفلاسات، نجد أنفسنا أمام الإشكالية التالية:

ما هي أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في تقييم أداء البنوك وما مدى إلتزام البنوك التجارية بهذه المعايير ؟

الأسئلة الفرعية:

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية:

1. ماهي أهم مراحلتطو ّ ر النظام البنكي الجزائري في ظل مختلف الإصلاحات؟
2. ما المقصود بتقييم الأداء في البنوك التجارية وما هي معاييره؟
3. ما المقصود بنظام CAMELS وكيف يمكن استخدامه في تقييم أداء البنوك؟
4. ما مدى وجود حالة ضعف في البنك ميدان الدراسة في أبعاد مؤشرات CAMELS.

الفرضيات:

في ضوء الأسئلة الفرعية التي تم طرحها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. التطور الاقتصادي في العالم جعل الجزائر تتخذ عدة إصلاحات في النظام البنكي ليتماشى والتطورات الراهنة؛

2. يكون تقييم الأداء في البنوك التجارية هو قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ومعاييره تختلف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، فمنها نموذج العائد على حقوق الملكية و حقوق الملكية والقيمة المضافة ونموذج Camels.

3. نظام CAMELS من أهم المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك والتي تعمل على توجيه إنذار لمتخذي القرار، وهو يحتوي على مجموعه من المؤشرات تبين لنا مدى سلامة واستقرار النظام البنكي من خلال الكشف على نقاط القوة والضعف في البنك.

4. وجود حالة ضعف في مستوى الأداء في الوكالة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

أولا: الأسباب الموضوعية

- أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية؛
- التطورات التي يشهدها النظام البنكي الجزائري الناتج عن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق، والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم الأداء؛
- عملية تقييم الأداء هي المحرك الأساسي في الأعمال البنكية من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه؛
- غلق أو إفلاس بعض البنوك، ربما هو نتيجة حتمية لعدم تطبيق المعايير البنكية بما يتلاءم والتحو ّلات العالمية.

ثانيا: الأسباب الذاتية

ومن الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع:

- بحكم التخصص الذي ندرسه؛
- نظرا للميول الشخصي لمثل هذه المواضيع؛
- كون الموضوع جديدا و له أهمية كبيرة؛
- فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- معرفة أداء وعمل البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، خاصة قانون النقد والقرض؛
- محاولة فهم وتحليل معايير تقييم أداء البنوك التجارية؛
- الوقوف على مواطن القوة والضعف في أداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج؛
- تحديد أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام CAMELS لمساعدة إدارة وكالة بنك فلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج في تحديد وقياس المخاطر البنكية بدقة وكفاءة؛
- زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي لدى وكالة بنك فلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج؛
- إثراء المكتبات الجزائرية ببحث جديد عن نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بسبب ملاءمته لمثل هذه المواضيع وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالبحث، من كتب ومجلات وملتقيات ورسائل وقوانين.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك بالاعتماد على الطرق التالية:

- استخدام الموقع الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في شبكة الأنترنت؛
- مطويات تعريفية وجده على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج؛
- القوائم المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وبعض الوثائق الداخلية الخاصة به.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء إعداد البحث سواء في جانبه النظري أو التطبيقي العديد من الصعوبات نذكر منها :

- ندرة المراجع التي تناولت نظم التقييم البنكي، خاصة نظام التقييم البنكي الأمريكي.
- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث وذلك لعدم تطبيق البنوك الجزائرية لمثل هذه الوسائل في الرقابة.
- وبمحاولة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي واجهنا صعوبة في الحصول على المعلومات، حيث رفضت البنوك التي قمنابزيار تها تزويدنا بالمعلومات اللازمة.
- بداعي السرية في العمل وعدم وجود همزة وصل بين البنك والجامعة تم حرماننا من المعلومات الكافية لإجراء الدراسة، وهذا ماجعلها تقتصر على سنتي 2012 و2013، وهذا غير كاف للحكم على أداء البنك.

- واجهتنا الوكالة محل الدراسة بالرفض المطلق من حيث إعطائنا القوائم المالية والإستفادة منها، وبالتلي لم نتمكن من دعم المذكرة بالملاحق اللازمة.

هيكل البحث:

اقتضت الدراسة تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، فصلان نظريان والثالث تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة البحث، تعرضنا في الفصلالأو ّل إلى أساسيات حول البنوك المنظومة البنكية الجزائرية، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، يتناول المبحثالأو ّل ماهية البنوك الّتجارية، وفيه تعرضنا إلى ماهية البنوك الّتجارية وهذا بالتطرق إلى نشأت البنوك وتعريفها، أنواع البنوك وأهميتها، ثم تم تناول مختلف الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك التجارية وأهدافها.

أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة للنظام البنكي الجزائري وهذا بالتطرق إلى النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض، وتلتها قانون النقد والقرض والمعطيات الجديدة للنظام البنكي، ثم وضعية النظام البنكي في المرحلة الراهنة.

الفصل الثاني خصصناه لدراسة نظم تقييم أداء البنوك التجارية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحثالأو ّل مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية، حيث قدمنا فيه مفاهيم أساسية في تقييم الأداء ودراسة نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية بحيث سلطنا الضوء على نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

وتناولنا في المبحث الثاني مقومات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS، حيث عرضنا فيه تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول، ليليه تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة، ثم تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق.

وفي الفصل الثالث قمنا بمحاولة قياس أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة برج بوعريريج باستخدام نظام CAMELS للتقييم البنكي، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، فتناولنا في الأو ّل تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قدمنا فيه البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم الهيكل التنظيمي للوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج، وبعده بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومقررات لجنة بازل.

أما المبحث الثاني فكان محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ببرج بوعريريج، حيث قمنا تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول في الوكالة، ليليه تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة، ثم تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق، ليتم في الأخير التقييم الكلي وفق نظام CAMELS للوكالة محل الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك والمنظومة البنكية الجزائرية

يتكون الجهاز البنكي لأي دولة من مجموع البنوك العاملة في هذا البلد، حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كبنك للحكومة، والذي يختلف عن غيره من البنوك في كونه بنك للإصدار النقدي، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع البنكي.

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز البنكي،البنوك التجارية و غيرها من البنوك التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها، وهذه البنوك هي المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية، والقيام بإقراض الأموال واستثمارها من اجل خلق قيمة مضافة،و عليه سنتطرق في الفصل الأول إلى ماهية البنوك التجارية ثم النظام البنكي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية البنوك التّجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول : نشأة البنوك ومفهومها

إنّ المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصّلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية على مرّ العصور، فلم يظهر العمل البنكي مكتمل المعالم بل اختلفت أشكاله ومظاهره منذ العصور الأولى.

أولا: نشأة وتطور البنوك

نظام البنوك في وضعه الحالي كأي نظام آخر وليد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي قام فيه، حيث تجدر الإشارة إلى تاريخ نشأة البنوك وتطورها عبر فترة طويلة نسبياً إلى أن أخذت الصورة الراهنة والتي ستظل تتطور، فقد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع والتعامل بالائتمان منذ العصور الأولى، حيث يرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن البنكي وانتشار العمل بالأموال البنكية الإغريقية في أنحاء العالم القديم واتساع دائرة النفوذ الروماني[1].

أما في العصور الوسطى فإن الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث سابقا كان التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها (درجة نقائها)، إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن النفيسة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول و وفاء لبعض الالتزامات، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل نسب معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك (الصرفي) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة ، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، وانطلاقا من هذا نشأة البنوك التجارية.[2]

[1] ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها التعليم المفتوح، كلية التجارة، مصر، 2008-2009، ص98.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص ص 5، 6.

ومهما يكن من أمر، فإن الباحثين يجمعون على أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157، تلاه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك ريالتو Banco della pizza di Rialto عام 1587 بمدينة البندقية.[1]

ويعد هذا البنك أول بنك منظم ومن هنا ُعد الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة البنوك الحديثة، ثم توالى إنشاء البنوك الحديثة، فأنشئ:

في سنة 1609 م بنك أمستردام بهولندا.

وفي سنة 1619 م بنك هامبورج بألمانيا.

وفي سنة 1694 م بنك انكلترا؛

وفي عام 1800 م بنك فرنسا.

أما تاريخ دخول البنوك المنظمة في العصر الحديث إلى دول العالم الإسلامية فيرجع إلى عام 1898م عندما أنشئ البنك الأهلي المصري.[2]

ثانيا: مفهوم البنوك

من أول وهلة يمكن القول عن البنوك بأنها الرابطة بين أصحاب الوفرة المالية وأصحاب الحاجة المالية، وهي مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على جميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور، وتعددت مفاهيم البنوك التجارية بتعدد الأفكار الاقتصادية واختلاف الأنظمة البنكية، مما صعب إيجاد تعريف اقتصادي جامع لها، وهذا راجع لكون نشاطات البنوك تتأثر وتخضع لقوانين وتشريعات الدول المتواجدة بها، ومن ثم فإن التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك.

1. **البنك لغة:** كلمة بنك Bank أصلها هو الكلمة الإيطالية banco وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصر َافون لتحويل العملة،ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يـ ُقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد ُ وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، و البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[3]

كما أن كلمة بنك عبارة عن مكان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال ايطالية في أواخر القرون الوسطى عند ممارستهم لأعمالهم في الأسواق لبيع وشراء العملات المختلفة وقت از دهار التجارة.[4]

[1] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 21.

[2] عبد الهادي الفضلي، معاملات البنوك التجارية، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، لبنان، 2008، ص ص 24،23.

[3] شاكر القزويني، محاظرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص ص 25،24.

[4] عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وا إدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 5.

البنك اصطلاحا عرف بأنه:

"تلك المؤسسة التي تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع وتقديمها إلى المحتاجين إليها، خاصة المستثمرين في شكل قروض، وتأخذ نظير هذا العمل مقابل يتمثل في الفرق ما بين الفائدة الدائنة، المستحقة للمودعين، والفائدة المدينة التي يدفعها المقترضون."[1]

كما عرف أيضا بأنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

وكما ذكرنا سالفا فإن التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك فالتعريف الذي سنأخذ به هو تعريف المشرع الجزائري من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 04/14 سنة 1990 والمتعلق بالنّقد والقرض في مادته 114:

" البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون ".[3]

المطلب الثاني: أنواع البنوك وأهميتها

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعاً لذلك تختلف النظم البنكية من دولة لأخرى، ويتكون الجهاز البنكي في أي دولة من عدد من البنوك تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها، كما لها أهمية بالغة في التأثير على الاقتصاد.

أولا: أنواع البنوك

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال بنكية من نوع واحد كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات البنكية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك حسب عدة معايير، فهي تصنف حسب كل معيار إلى الأنواع التالية:

1. من حيث شكل الملكية

وتقسم إلى ما يلي:[4]

أ. البنوك الخاصة:

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

---

[1] حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص14.

[2] محمد الصيرفى، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص7.

[3] المادة 114 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

[4] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص25.

ب. البنوك المساهمة:

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية.

ج. البنوك التعاونية:

وتعود ملكية هذا النوع إلى الجمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

2. من حيث عدد الأفرع:

وتقسم إلى ما يلي:[1]

أ. البنوك ذات الفروع:

تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة وهي منظمات تأخذ شكل شركات المساهمة، وتقدم خدماتها البنكية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، ويتم إدارتها بالأسلوب اللامركزي، حيث يتدبر كل فرع شئونه الخاصة به ولا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة والجوهرية والتي ينص عليها في لائحة البنك.

ب. البنوك المحلية:

يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم، كما تتقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.

ج. البنوك الفردية:

وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، كما أنها تتسم بصغر حجمها، وتقتصر توظيف موارها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، حيث لا تقدر على تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل.

د. بنوك المجموعات:

وهي تشبه الشركات القابضة، تنشئ عدة بنوك وتملك معظم رأسمالها وتشرف عليها وتراقب أعمالها، ويتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري.

هـ. بنوك السلاسل:

وهي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا، ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العامة لها.

[1] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص ص 18، 19.

3. من حيث علاقتها بالدولة

وتنقسم إلى ما يلي: [1]

أ. بنوك القطاع العام:

وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة ومنها في الجزائر: البنك المركزي الجزائري، وكثير من مؤسسات الإقراض المتخصصة.

ب. بنوك القطاع الخاص:

وتعود ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

ج. بنوك مختلطة:

ويشترك في ملكية هذه البنوك القطاع العام والخاص.

4. حسب معيار الانتشار

نميز بين بنوك ذات فروع وبنوك ذات وحدة واحدة، حيث نجد في الحالة الأولى أن البنك له مقر رئيسي وفروع منتشرة في العديد من المناطق، أما في الحالة الثانية فنجد أن البنك يقدم خدماته من خلال وحدة واحدة فقط، وتنطبق هذه الحالة عموما على البنوك الجديدة.

كما نجد أيضا بعض البنوك الأجنبية تعمل في البلد المضيف عبر فرع واحد أو تكتفي بمكتب تمثيل لها في هذا البلد.[2]

5. من حيث مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

وتنقسم إلى ما يلي:[3]

أ. البنوك التجارية العامة

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب. البنوك التجارية المحلية

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

---

[1] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص25.

[2] حسين رحيم، مرجع سابق، ص 16.

[3] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 28.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها.

6. حسب معيار التمويل

نميز ما بين بنوك يقوم تمويلها على أساس القروض بفوائد وبنوك لاتتعامل بالفوائد. وفي هذا الإطار نميز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.[1]

7. من حيث جنسيتها

وتنقسم إلى: [2]

أ. البنوك الوطنية

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها أي البنوك التي رأسمالها وا إدارتها وطنيتان.

ب. البنوك الأجنبية

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك، أي البنوك التي تكون مؤسسة في دولة أجنبية وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.

ج. البنوك الإقليمية

هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة.

د. البنوك والصناديق الدولية

هي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

8. من حيث ممارستها لأعمالها أو طبيعة نشاطه

هو أشهر التقسيمات وأكثرها إستعمالا، ويمكن تقسيم البنوك من حيث ممارستها لأعمالها إلى:

أ. البنوك التجارية

ويقصد به منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال، لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

[1] حسين رحيم، مرجع سابق، ص 17.

[2] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص26.

ويعرف كذلك على أنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.[1]

البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الإقتصادية والتجارية، ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.

وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية. بل تقوم بعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا.[2]

وتتميز البنوك التجارية بالخصائص التالية:[3]

- أنها أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعالياتها وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال.
- تعتمد على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.
- تهدف هذه البنوك بشكل أساسي إلى تحقيق الرغبة في أنشطتها وفعالياتها المختلفة، كما تسعى إلى تعزيز مركزها التنافسي في السوق البنكي.
- تواجه هذه البنوك متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير وكذلك منحها للقروض قصيرة الأجل.
- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.

ب. بنوك الإستثمار والأعمال

فهي التي تحترف عمليات تجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار، والتي يجوز لها أن تنشئ شركات استثمار أو شركات أخرى تباشر نشاطا اقتصاديا كما يكون لها تمويل عمليات التجارة الخارجية، وتمويل الائتمان متوسط وطويل الأجل.[4]

ج. بنوك التجار

وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل:قبول الكمبيالات، وا إصدار الأوراق المالية، وا إدارة محافظ الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات للمشروعات والبنوك المختلفة في المجال النقدي

[1] فلاح حسن عداوي الحسني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 107.

[3] فلاح حسن عداوي الحسني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 14.

[4] عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية وعمليات البنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 377.

والاقتصادي والاندماج.[1]

د. البنوك المتخصصة

وهى بنوك تعمل علي تمويل المشروعات في مجال تخصص معين، ومن بين أنواعها البنوك الزراعية والبنوك الصناعية والبنوك العقارية، وبنوك التجارة الخارجية والصادرات وبنوك التنمية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل نوع[2]:

❖ **البنوك الزراعية**

تعمل هذه البنوك علي تمويل النشاط الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية أفقيا ورأسيا، ومن بين الأنشطة التي تمارسها هذه البنوك:

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية والاهتمام بمزارع الدواجن والمناحل وغيرها.
- القيام بالعمليات الائتمانية وتقديم السلف والعمليات البنكية المختلفة.
- تقديم الدراسات والاستشارات والبحوث في المجالات الزراعية المختلفة.

❖ **البنوك الصناعية**

تقوم هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد والخامات والمنتجات نصف المصنعة وغيرها، كذلك تعمل على تمويل عمليات التوسع وشراء الآلات والمعدات التي تساعد في عمليات التصنيع، هذا إلى جانب القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات.

❖ **البنوك العقارية**

وتقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات وبنائها والتوسع فيها، وكذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية، وهي تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل وما تصدره من سندات، وتتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل، وتسمى كذلك بنوك الإسكان أو بنوك التعمير.

❖ **بنوك التجارة الخارجية**

وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة، كذلك فإنها تمنح التسهيلات الائتمانية والبنكية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 108.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 65، 66.

ولقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما:[1]

هـ. البنوك الشاملة

وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو في إقليم معين، وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة، وأهم ما يميز هذه البنوك: شمولية الاعمال وتنوعها والمرونة الكبيرة في تقديم الخدمات البنكية والجديد والابتكار.

و. البنوك الالكترونية

وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت، حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر، وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

ز. البنوك الإسلامية

يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها منظمات مالية بنكية تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية وذلك بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويضع المال في المسار الإسلامي.

وبالتالي فإن البنوك الإسلامية هي منظمات مالية إسلامية تسعى إلى تحقيق رسالة اقتصادية واجتماعية وذلك في نطاق وا ٍطار تعاليم الإسلام الحنيف، بحيث تساهم في دعم المجتمع وبناء مجتمع إسلامي متكاتف قوي ومتعاون من أجل الخير والنماء.

وتحقيقا لذلك فإن البنوك الإسلامية تقوم بجميع الأعمال البنكية والمالية والتجارية، وتمارس أيضا أعمال الاستثمار وا ٍنشاء المشروعات لتدعيم أركان التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك داخل البلاد وخارجها.[2]

ح. البنك المركزي

أو َل ما ظهرت البنوك المركزية كان ذلك بأوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وقد أعطى المؤتمر العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، دفعا قويا لإنشاء البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم، حيث جاء في بيانه الختامي «على كل الدول التي لم ينشأ فيها بنك مركزي لحد الآن أن تبدأ في العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن، ليس فقط من أجل تحقيق الإستقرار في نظامها النقدي والبنكي، بل أيضا لتحقيق التعاون الدولي»

وتأتي البنوك المركزية عادة على رأس الأنظمة البنكية، وتعتبر أعلى سلطة نقدية في الدولة كما تعتبر أهم المؤسسات المالية، وذلك باعتبارها مؤسسة مملوكة للدولة تتولى تنفيذ السياسة النقدية والمالية للحكومة، إنشاء النقود، كما تقوم بتنظيم نشاط البنوك التجارية من خلال الرقابة على سياسة الإئتمان والوسائل المستخدمة لتحقيقه.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 109.

[2] أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 24.

من خلال ما سبق يمكن تعريف البنك المركزي على أنه «المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية مساعدة، رقابة واستقرار النظام البنكي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع، وبالتالي فالبنك المركزي هو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي ».[1]

ح-1 خصائص البنك المركزي

يمكن حصر خصائص البنوك المركزية مقارنة مع غيرها من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة فيما يلي:[2]

- البنك المركزي مؤسسة نقدية مركزية، تتم إدارتها من طرف أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية، وبالتالي فهو بنك الدولة ومستشارها في مسائل السياسة النقدية والنشاطات الأخرى.
- لاتهدف البنوك المركزية إلى تحقيق الربح المادي وا ٍنما هدفها تحقيق المصلحة العامة من خلال مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية بينما تسعى البنوك التجارية لتحقيق أقصى الأرباح الممكنة.
- يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وذلك لماله من سلطة ووسائل تمكنه من تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التأثير في مختلف أنشطة البنوك التجارية والمتخصصة.
- تعتبر البنوك المركزية وسيلة لتحقيق التعاون الدولي من خلال السياسة النقدية للدولة.
- لاتتعامل البنوك المركزية مباشرة مع أفراد المجتمع وا ٍنما بشكل غير مباشر عن طريق البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية، فالبنوك المركزية لا تقبل الودائع من الأفراد.

ح-2 وظائف البنك المركزي

إن صعوبة تقديم تعريف دقيق للبنك المركزي ترجع لتطور مهامه ووظائفه من وقت لآخر ومن بلد لآخر ،إلا أنه يمكن تلخيص الوظائف المشتركة للبنوك المركزية فيما يلي: [3]

- إصدار أوراق النقد بالكمية المناسبة التي تحقق الاستقرار في سوق النقد.
- منح الائتمان للبنوك وذلك بمنح الائتمان في شكل قروض مباشرة أو خصم الأوراق التجارية أو إعادة شراء الأوراق الحكومية التي بحوزة البنوك العاملة بالدولة (بنك البنوك).
- تسهيل عملية الإقراض بين البنوك وكذا التوجيه والرقابة على أعمال البنوك.

---

[1] أحمد بن الصم، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

[3] أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 14-17.

- القيام بوظيفة بنك الدولة من خلال إدارة الدين العام للدولة نيابة عن الحكومة، وكذا إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وتنظيم حركة النقد بين وحدات الجهاز البنكي المختلفة.
- إدارة الاحتياطي القانوني والقيام بعمليات السوق المفتوحة.
- تحصيل الشيكات التي يتم سحبها على بنوك أخرى غير البنوك التي يتعامل معها العميل.

ثانيا: أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:[1]

- بدون هذه الوساطة تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الدولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثالث :وظائف البنوك الّتجارية وأهدافها

لم تعد وظائف البنوك التجارية تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية، بل تقوم بعديد من الأنشطة، وذلك لتحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق عائد كبير.

أو ّلا: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك الّتجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك:

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 17.

1-الوظائف التقليدية للبنوك الّتجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك الّتجارية فيما يلي:

أ. قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك الّتجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروضوا إنشاء النقود.[1]

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك الّتجارية بوجه عام تتمثل في: [2]

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:**

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

- **ودائع بإخطار:**

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

- **ودائع التوفير:**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

ب. تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاةمبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين: [3]

- **قروض بضمانات مختلفة:**

أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 13.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 70.

[3] صبحي تادرس قريصة ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 131.

- **قروض بدون ضمانات:**

حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2-الوظائف الحديثة للبنوك الّتجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل البنكي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد، والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموّها إضافة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر:

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:**

تلعب البنوك الّتجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.[1]

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

تعمل البنوك الّتجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار وغيرها. [2]

- **تحصيل الشيكات والأوراق الّتجارية وخصمها:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك الّتجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

كما أن الأوراق الّتجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق الّتجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق الّتجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك الّتجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك الّتجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.[3]

- **التعامل بالعملات الأجنبية و إصدار البطاقات الائتمانية:**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج وغيرها.

---

[1] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص218.

[2] عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص39.

[3] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص218.

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا. [1]

- **القيام بعمليات التوريق وتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض البنكية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

كما أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

تراعي البنوك الّتجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي[2].

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تهدف إليها وهي:

الربحية أي تحقيق ربح لتغطية ما يتحمله البنك من مخاطر ونفقات، وتجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة عملائه وتحقيق أكبر قدر من الثقة للمودعين.

وفيما يلي سنتطرق لشرح كل عنصر من هذه الأهداف على حدا:

أ. الربحية :

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله. [3]

---

[1] عبد المطلب عبد الله، مرجع سابق، ص39.

[2] نفس المرجع، ص39.

[3] منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص 10.

ب. الأمان أو الضمان:

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر إرتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.[1]

ج. السيولة:

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمودعين : " تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا ".

إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على :

- درجة ثبات الودائع وقدرة البنك على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان.
- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك .

إذا ما نظرنا إلى الأهداف الثلاثة السابقة نجد أن هناك تعارض فيما بينها، ويعود هذا التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد، بغض النظر عن السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من السيولة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهذا ينعكس سلباً على الربحية، وبعبارة أخرى ينبغي أن تركز إدارة البنوك على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق أقصى عائد، أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي.[2]

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 19.

[2] منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري

بذلت السلطات الجزائرية، بعد الاستقلال مباشرة، كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في اصدار النقود وا ٍنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

المطلب الأول: النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض

يعتبر النظام البنكي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962، وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذه الفترة، وانطلاقا من عام 1967 تم إضفاء السيادة عليه، وبدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك، حيث مر ّ بعدة مراحل:

أو ّلا: مرحلة إقامة جهاز بنكي

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام البنكي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى.

أ. **الخزينة العامة**

عقب الاستقلال مباشرة تمثلت الخطوة الرئيسية الأولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية، ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في أوت 1962، التي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة، زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نظرا لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة.[1]

ب. **البنك المركزي الجزائري BCA بنك الجزائر حاليا**

تم إنشاء هذا البنك بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية، بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك.

كما أوكلت للبنك مجموعة من المهام منها: [2]

- له صلاحية إعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة، كما يمكنه إدخال سندات مثلة للقروض متوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية.
- له صلاحية منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص66.

[2] عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي البنوك التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية الأسواق المالية الأزمات المالية، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص 267، 268.

- يساعد الدولة في المفاوضات التي تجريها في المجال النقدي والمالي مع المنظمات، المؤسسات المالية والنقدية العالمية، وهو الرقيب على التمويل الخارجي.
- يشارك مع السلطات في إعداد وتشريع قوانين للصرف وتنفيذها.
- كلف بمراقبة الجهاز البنكي، ويتم ذلك من خلال الاشتراك مع وزارة المالية، عن طريق التقارير والحركات المالية التي تقدمها له البنوك، كذلك تسوية حقوق ديون هذه البنوك عن طريق المقاصة.

ومنه يمكن أن نستنتج أن البنك المركزي يحتل مكانة هامة إذ يمثل نقطة ارتكاز ودعامة في كل النظم النقدية والبنكية في تطبيق السياسة النقدية والمالية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد الوطني في نطاق السياسة العامة.

وعلى هذا الأساس يعتبر البنك المركزي بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية لها.

ج. البنك الجزائري للتنمية

تأسس البنك الجزائري للتنمية (BAD) بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963، وأول ما ظهر كان يحمل إسم الصندوق الجزائري للتنمية CAD)، وظهر في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 07 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية.

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في اطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز.[1]

د. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.[2]

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 130.

[2] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 269.

هـ. البنك الوطني الجزائري (BNA)

أنشأ هذا البنك بموجب الأمر رقم66 -178 لمؤرخ في 13 جوان 1966 برأسمال قدره عشرون مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك التالية: [1]

- القرض العقاري للجزائر وتونس ويضم ستون وكالة بتاريخ1966/07/10.
- القرض الصناعي التجاري، أدمج بتاريخ 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968.
- بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 05 ماي 1968.
- بنك باريس وهولندا أدمج بتاريخ 04 ماي 1968.

وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الإشتراكي والزراعي، وتتمثل وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الإئتمان القصير والمتوسط.
- منح قروض للقطاع الزراعي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.
- يقوم البنك كذلك بإقراض المنشآت الصناعية.
- خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني.
- المساهمة في رأس مال عدة بنوك أجنبية لدعم التجارة الخارجية.

و. القرض الشعبي الجزائري

أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967، برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري وجاء ليحل البنوك الأجنبية التالية:

- القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة).
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

أدمجت فيما بعد 3 بنوك أجنبية هي:

- شركة القروض المارسيلية جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للتسليف والبنك 1962.
- البنك المختلط(الجزائر – مصر) جانفي 1968.

وتتمثل وظائفه فيما يلي:

إقراض الحرفيين وقطاع السياحة، والصيد البحري والتعاونيات الغير فلاحية في ميادين الإنتاج، التوزيع والتجارة، وبصفة عامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوعها، وكذلك إقراض أصحاب

[1] نفس المرجع، ص 270.

المهن الأخرى وقطاع المياه والري، كما يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية للإدارة الحكومية فيما يخص إصدار السندات العامة وفوائدها وتقديم القروض والسلف مقابل سندات عامة إلى الإدارة المحلية وتمويل مشتريات الدولة، الولايات، البلديات، والشركات الوطنية.[1]

ز. البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 1 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67- 204، وقد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية :القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي الجزائري وحوض المتوسط وبنك باركليز.

ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض، يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم[2].

ثانيا: الإصلاح المالي والبنكي لعام 1971

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات البنكية بموجب الأمر 71-47 الصادر في 1971/06/30 والمتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط.

ولقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية: [3]

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971، التي حددت طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:
  - قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
  - قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

[1] نفس المرجع، ص 270.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص156.

[3] سامية بلاغ، دراسة الرقابة على الإئتمان المصرفي في الجزائر، 1990-2000، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003، ص ص 22،23.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الإدخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة.
- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، وكذلك إلزامها بفتح حسابين (الإستغلال والإستثمار).
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير.
- إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد.
- إقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك.

رغم ما أتى به هذا الإصلاح من محاولة لإعادة هيكلة القطاع البنكي إنه لا أنه يخلو من بعض المعوقات نتج عنها العديد من المشاكل منها:

- عدم توافق دور القطاع البنكي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- إلزام المؤسسات بالمساهمة في ميزانية الدولة.
- العودة إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات .

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة أي إعادة هيكلة البنوكوا إضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، مما انبثق عنهما بنكان هما:[1]

أ. بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بموجب المرسوم رقم206 –82 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليارا دينار جزائري، وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للإقتصاد الجزائري، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.

وبإنشاء هذا البنك أصبح البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا 100% بعد أن رفع عن كاهله جانبا هاما من اختصاصه المتمثل في الإئتمان الزراعي.

ويتميز هذا البنك بكونه بنك ودائع من جهة، ومن جهة أخرى هو بنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل مع إعطائه امتيازات للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشروط أسهل كسعر فائدة أقل وضمانات أخف مقارنة مع المهن الأخرى.

[1] عبد الله خبابة ، مرجع سابق، ص 184.

ب. **بنك التنمية المحلية**

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم85 -85 الصادر بتاريخ 1985/04/30 برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري، تولى جزء من نشاطات القرض الشعبي الجزائري، والغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة، ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك من طرف الدولة وخاضع للقانون التجاري وبالإضافة للعمليات المتعارف عليها لبنوك الودائع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عملية الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.

ثالثا: الإصلاحات البنكية الأساسية

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست النظام البنكي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أوالمهام المنوطة به:

أ. **قانون نظام البنوك وشروط الإقراض**

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986، بموجب القانون 86-12 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء القواعد والمبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي ييسير المؤسسات البنكية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية، يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها هذا القانون: [1]

- إستعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بوظائفه التقليدية.
- وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استرجاع مؤسسات التمويل دورها في تمويل الاقتصاد من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- تقليل دور الخزينة في مجال تمويل الاستثماراتوا شراك الجهاز البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام البنكي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

[1] شافية بن عيسي، أثار وتحديات الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 134.

- **المجلس الوطني للقرض**

يقوم مجلس النقد والقرض بإدارة شؤون البنك المركزي في إطار الحدود التي يسمح بها القانون، فيقوم بالتداول في اتخاذ القرارات المهمة ويقوم بتحديد الميزانية السنوية للبنك وشروط توظيف أمواله الخاصة، ويقوم بمنح الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية سواء كانت جزائرية أو أجنبية، كما يساعد في الحكم في العلاقات بين القطاع البنكي وكل الأعوان الاقتصاديين وتعزيزها، ويقوم بمعالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية.

- **اللجنة التقنية للبنك**

اللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الإدخار ومراقبة وتوزيع القروض. [1]

وفي الأخير يمكن القول أن هذا القانون لم يطبق في أرض الواقع لسبب رئيسي يكمن في المادة 60 من القانون نفسه، حيث تنص هذه المادة على أن ما جاء به هذا القانون لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد مراجعة القوانين الأساسية للبنك المركزي والبنوك الأولية، ولكن هذا الأخير لم يتم إلا في سنة 1990، لهذا بقي هذا القانون حبرا على ورق، ما عدا ما جاء به فيما يخص إعادة النظر في مستويات أسعار الفائدة.

ب. قانون إستقلالية المؤسسات

صدر قانون إستقلالية المؤسسات في تاريخ 12 جانفي 1988، وجاء هذا القانون متمما ومعدلا لقانون نظام البنوك وشروط الإقراض نظرا لما تطلبته التغيرات الإقتصادية من الاحتياجات في الميدان النقدي، ويعتبر هذا القانون كنهاية لنظام التخطيط، ويعتبر البنك مؤسسة تجارية وليس مصلحة عمومية، وكذلك فك الإرتباط والوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك تمهيدا للدخول في إقتصاد السوق، كما يسمح للبنك والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية[2].

وعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلاّ أنه ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها ولم يتعدى دورها كونها أصبحت مجرد أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الإقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الإئتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها، مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية المزرية التي عاشتها المنظومة البنكية جعلت

[1] نفس المرجع، ص 135.

[2] عبد الله خبابة ، مرجع سابق، ص275.

السلطات المعنية تتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل البنكي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة البنكية الجزائرية.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض والمعطيات الجديدة للنظام البنكي

بالرغم من الاصلاح الذي عرفه النظام البنكي في نهاية الثمانينات إتضح أنه لايكفي للانخراط في عجلة إقتصاد السوق، مما أستدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستو ى القطاع البنكي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر.

أولا: مضمون قانون النقد والقرض

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست النظام البنكي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به.

ويعتبر قانون النقد والقرض 90-10 من أهم القوانين التي صدرت في الجزائر منذ الاستقلال، ويشكل جزءا رئيسيا في برنامج الإصلاحات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية والمالية التي تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الإقتصادية، حيث أن الإطار التشريعي لهذا القانون يشكل تحول مصيري في مجال تطور الجهاز البنكي والمالي الجزائري بإدخال عدة إجراءات جديدة لعمله وتنظيمه مما يجعله يتجاوب مع متطلبات اقتصاد السوق.

ساعد قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وا ٍبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام البنكي ذو مستويين، أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في البنوك التجارية وظائفها التقليدية، بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15سنة وا ٍلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.[1]

ومن أهم التدابير التي جاء بها هذا القانون ما يلي:[2]

- إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي.
- عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي.

[1] بن علي بلعزوز وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات، جامعة الشلف أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص 496.

[2] شافية بن عيسي، مرجع سابق، ص 118.

- تم الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية.
- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وا ٍنما يرتكز على مفهوم الجدوى من اقتصاد المشاريع.
- أصبح مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعدما كانت مشتقة من البنك المركزي والخز ينة العمومية ووزارة المالية.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إقامة نظام بنكي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- ترقية الاستثمار الأجنبي.
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

ثانيا:أهداف قانون النقد والقرض

من بين أهم أهداف قانون النقد والقرض90 –10 ما يلي: [1]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والبنكي.
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض .
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الإقتصاد الوطني.
- تشجيع الإستثمارات والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة وأجنبية.
- إنشاء سوق نقد حقيقية (بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

[1] نفس المرجع، ص 119.

ثالثا: هيكل النظام البنكي في ضوء قانون النقد والقرض

وقد كان هيكل النظام البنكي حسب قانون النقد والقرض:

1. مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

2. . البنك المركزي

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض(90-10) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم " بنك الجزائر " [1]

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره،[2] ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون" المادة 14 " كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك.[3]

يمثل البنك المركزي قمة النظام البنكي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية .

ويكتسي نشاط البنك المركزي أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلق بتطور السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطور مصادر الإصدار النقدي.

3. البنوك

أعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون،[4] بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها وهي تنحصر في:

العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور، القيام بمنح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[5]

[1] المادة 11 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
[2] المادة 13 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
[3] المادة 16 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
[4] المادة 114 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
[5] المادة 110، 111، 112، 113 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

4. المؤسسات المالية

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي : " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكبة ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111 "، بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون أستعمال أموال الغير، وبإمكاننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم استعمالاتها ومساهمتها في إحداث القرض وتوجيه السياسة الائتمانية بالإضافة إلى نوع معين من المدخرات المتلتقات من المدخرين المحتملين، وأيضا ما يمكن قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول آجال المدخرات الملتقطة.[1]

5. الفروع الأجنبية

أتاح قانون (90-10) إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون.

وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الإمتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات. [2]

6. المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (10/90)

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ إنفتاح القطاع البنكي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة إنتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي، وفي نهاية 2001 أصبح القطاع البنكي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالاضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والموصلات. ومن المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض: [3]

[1] المادة 115 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

[2] المادة 130 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

[3] علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المذخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 48، 49.

أ-البنوك الخاصة الجزائرية

مع نهاية 2001 فإن البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي :

- الخليفة بنك وتم إعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/27.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم إعتماده في 1998/09/24.
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم إعتماده في 1999/10/28.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم إعتماده في 2000/04/30.

ب-البنوك الخاصة الأجنبية

لابد من الاشارة أن مجلس النقد والقرض قام بإعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كمايلي :

- سيتي بنك (Cite Bank) وذلك بتاريخ 1998/05/18.
- البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 1998/09/24.
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque) وذلك بتاريخ 1999/10/27.
- الشركة العامة (Societé generale) وذلك بتاريخ 1999/11/04.
- بنك الريان الجزائري (Al ryan algerian bank) وذلك بتاريخ 2000/10/08.
- البنك العربي (Arab bank) وذلك بتاريخ 2001/10/15.
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) وذلك بتاريخ 2002/01/31.
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتم إعتماده في 1990/11/3.

ج-المؤسسات المالية

يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم إعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي :

- البنك الإتحادي (Union Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07.
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28.
- فينالاب (Finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06.
- مونا بنك (Mouna Bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08.
- البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank)وذلك بتاريخ 2000/02/21.
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09.
- القرض الايجاري العربي للتعاون(Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 2002/02/20.

ورغم أن النظام البنكي إنفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها مايقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض ويعود إنخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها مايلي:[1]

- القطاع البنكي الخاص قطاع حديث النشأة.
- تركيز القطاع البنكي الخاص الوطني على تمويل عمليات التجارة الخارجية ذات الربح السريع.
- تمويل الصادرات.
- عوض تمويل تنمية المؤسسات.
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الاصلاحية المتبناةمن الدولة الجزائرية عموما وا إصلاح النظام البنكي على الخصوص.

وفي الأخير يمكن القول أن قانون النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة البنكية والنظام النقدي في مسار الإنتقال من إقتصاد مسير مركزيا إلى إقتصاد موجه بآليات السوق، ومن بين أهم أهدافه هو إعطاء الإستقلالية للمؤسسة البنكية وتجسيدها على أرض الواقع، إذ تصبح تعمل وفق معايير إقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية وحرية التعامل مع القطاع العام والخاص بدون التمييز بينهما، مما جعل إختيار السياسة الإقراضية من صلاحيات البنك وليس مفروضا عليها.

المطلب الثالث: وضعية النظام البنكي في المرحلة الراهنة

تعتبر المنظومة البنكية المحور الأساسي في النشاط الإنتاجي والذي يشكل بدوره المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، لهذا عملت الجزائر على تنمية اقتصادها بتطوير قطاعها البنكي من خلال جملة من الإصلاحات التي تبنتها والتشريعات التي أصدرتها، لكن الواقع يبين بأن هذا القطاع مازال يعاني من نقائص عديدة والتي قللت من فعاليته ودوره في التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النقائص: [2]

- مازالت الدولة تسيطر على البنوك وتؤثر في توجيه قراراتها، رغم حصولها على الاستقلالية.
- التشكيلة التي يتكون منها النظام البنكي الجزائري أغلبها بنوك عمومية بنسبة 90%.
- تقوم البنوك بمنح القروض بتوفر جميع الشروط ولكن لا تبالي بمردودية المشاريع التي تمولها.
- لا يحظى القطاع الخاص بنفس المعاملة التي يحظى بها القطاع العام، و يظهر ذلك في حالة وجود مشاكل للزبون مع مصالح الضرائب أو الجمارك أو أية مصلحة أخرى تابعة للدولة.
- نظام الدفع مازال تقليديا ولا يرقى إلى مستوى المعاملات الدولية ومثال على ذلك عدم تعميم بطاقات البنكية على نطاق واسع.

[1] نفس المرجع، ص 50.

[2] هدى لونيسي، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 96، 97.

- إنتشار التصرفات البيروقراطية وغيرها التي تسيء إلى النظام البنكي.
- تظهر المنظومة البنكية الجزائرية غير فعالة من جانبين المالية والاقتصادية.
- عدم عصرنة المنتوجات و الأدوات المالية.

في إطار المساعدة المقدمة للخزينة لحشد القروض طويلة الأجل، فإن المبادرة تأتي من الخزينة نفسها التي تعمل على تنظيم هذه العملية.

- كلفة إنتاج الخدمات التي تقدمها البنوك مرتفعة جدا وهذا راجع لقلة الخدمات المقدمة، وانخفاض استعمال الوسائل المتطورة.
- عدم إدخال أساليب العصرنة في نظام الدفع، أما نماذج الأمر بالتحويل و الأمر بالتسديد التي أقرتها الجزائر فهي قليلة الإستعمال.
- الفترة الطويلة التي تستغرق عند تحويل الأموال ما بين البنوك.
- ضعف كبير في الهياكل و الوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

إن النقائص التي يشهدها النظام البنكي الحالي لا يمكن حصرها فقط في ضعف الوساطة المالية للبنوك التي تؤديها تأخر نمط تسييرها، فالمنظومة البنكية ما هي إلا جزء من الاقتصاد الوطني ومكوناته، فعملية الإصلاح عموما متواصلة ودائمة وغير محددة بمكان وزمان معين، ومنه فعملية إصلاح النظام البنكي الجزائري الحالي عملية متجددة وغير منتهية لأن الجهاز البنكي على المستوى العالمي يتطور وينمو، ولا بد بالمقابل على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة تماشيا مع المستجدات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يجب توفير شروط أو إجراءات الكفيلة بضمان نجاح عملية الإصلاح وتحقيق الأهداف المسطرة، لذا نجد أن الإصلاح النظام البنكي الحالي لا بد أن ترتكز على عدة محاور أهمها:[1]

- توفير الشروط الضرورية للانتقال من نمط تمويل اقتصادي معتمد على القطاع البنكي إلى نمط تمويل يعتمد على السوق المالي والنقدي.
- السهر على تنفيذ برامج إعادة تأهيل للمؤسسات الاقتصادية لتحسين وضعيتها أو إعادة توازنها.
- تشجيع منح القروض للاقتصاد واستقطاب الزبائن وتحسين مصادر التمويل دون ظهور موجات تضخمية.
- إصلاح البنك المركزي ترتبط عملية الإصلاح البنكي بكامل الجهاز البنكي وعلى رأسه البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول على السياسة النقدية ومراقبة الإستقرار النقدي للبلاد، فوجود بنك مركزي قوي يعتبر من أهم دعائم الإصلاح البنكي وخاصة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك خصوصا بعد الأزمة المالية التي مر بها الجهاز البنكي الجزائري من خلال الفضائح المالية والمتعلقة بالبنوك الخاصة.

[1] نفس المرجع، ص 98-101.

- إصلاح الجانب العملي للبنوك من خلال تنويع الخدمات والمنتجات المالية للزبائن وإطلاق مشاريع جديدة ما بين البنوك تتعلق بنقل المعطيات وتحديث نظام المعلومات والدفع وربط شبكات اتصال ما بين البنوك المختلفة ووكالاتها.
- إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الإستقرار المالي في النظام البنكي والعمل كذلك على وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنوك.
- تشجيع الإستثمار في التقنيات البنكية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات البنكية للموارد البشرية وتنميتها لرفع وتحسين الأداء البنكي وغيرها من الإصلاحات.

خلاصة الفصل:

من خلال تعرضنا لهذا الفصل نستخلص أنّ الجهاز البنكي يمثل العمود الفقري للإقتصاد الوطنيفما يمكننا قوله أو الإشارة إليه أنّ للبنوك دورا هاما وأساسيا في العمليات البنكية بحيث يعرف بصفة أدق بأنّه يقبل الأموال ويقرضهاويستفيد من ذلك، وأنّه يقدم للمتعاملين تقنيات وطرق مختلفة سواء قصيرة الأجل أوالمتوسطة، والطويلة الأجل بحيث أنّ هذه التقنيات يتم اختيارها من طرف هؤلاء المتعاملين وفقا لمعايير مختلفة.

كما تعرضنا أيضا في هذا الفصل إلى مسار الإصلاحات التي خضع لها الجهاز البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى واقعه الحالي، يمكن أن نستخلص أهم نتائج هذه الإصلاحات فيما يلي:

إن انتهاج الجزائر غداة الاستقلال التخطيط المركزي كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني كان له أسبابه باعتباره أحسن أداة يمكن الاعتماد عليها آنذاك لنهوض بالاقتصاد الوطني، ولكنه أدى إلى تهميش دور البنك المركزي وتداخل صلاحيات البنك المركزي والخزينة العمومية على حد سواء، ورغم الإصلاحات المالية التي تمت على المنظومة البنكية خلال سنوات 1971 ثم1986 والمتعلق بنظام البنوك وشروط الإقراض ثم سنة 1988 والمتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية إلا أن هذه المنظومة قد عرفت قصورا ظل يلازمها مما استدعى إلى إصلاحات جديدة سنة 1990. وبإصدار قانون النقد والقرض والذي أعتبر بالقفزة النوعية في النظام البنكي الجزائري.

وكرد فعل على الفضائح المالية للبنوك الخاصة خلال سنة 2003 والتي هزت من مصداقية الجهاز البنكي الجزائري، قامت السلطات العمومية بسحب الاعتمادات من هذه البنوك، ثم ليتم تحديث قانون النقد والقرض90 /10 عن طريق إصدار الأمر 01/01 خلال سنة2001 ثم لقانون 03 /11 سنة 2003.

رغم التغيرات الجذرية والإصلاحات الجوهرية التي تمت على الجهاز البنكي الجزائري من خلال إصدار قانون النقد والقرض وتعديلات التي أجريت عليه، مازال الجهاز البنكي الجزائري يعاني من نقائص تمثلت في غياب الاحترافية وقلة فعاليته، لكن يبقى الاقتصاد الجزائري يعمل على رفع من وتيرة نشاطه لمسايرة الاقتصاد العالمي من خلال إصلاحاته الاقتصادية الهادفة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: نظم تقييم أداء البنوك التجارية

يتميز العصر الذي نعيش فيه بحجم المشروعات وتفرع نشاطها وامتداده عبر القارات، حيث المنافسة القوية على الأسواق التي لا يبقى فيها إلا الأقوياء، الذين يعرفون طرق الوصول إلى إرضاء كافة الأطراف الذين يتعاملون معهم ويستطيعون التكيف مع كافة المتغيرات المحيطة بهم، وما يساعدهم على ذلك تبنيهم لنظم فعالة لقياس الأداء بما يظهر جوانب القوة والضعف في البنوك فيعملون على تقوية جوانب القوة ويقللون من تواجد عناصر الضعف.

غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات المرتبطة بنشاطه.

لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولا إلى ترسيخ التسيير الجيد، والفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول إلى غاية البنك، من بين الأدوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال هو وضع معايير لقياس وتقيّيم الأداء.

إنتقيّيم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي، وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

وسنتناول في هذا الفصل مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية ثم نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

المبحث الأول :مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء البنكي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء البنوك، ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر، حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها.

المطلب الأول :مفاهيم أساسية في تقييم الأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت البنكية بصورة خاصة، لان من خلاله يمكن إعطاء صوره كاملة وشاملة عن سير أنشطة البنك وأعماله على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.

أولا:مفهوم الأداء و أهميته

1. **مفهوم الأداء:**

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية، والذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه، يمكن إعطاء بعض التعاريف التي أعطيت للأداء:

سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.[1]

الأداء في أبسط صوره يمثل "النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها".[2]

2. **أهمية الأداء:**

يمكننا أن نلخص أهمية الأداء فيما يلي: [3]

- يعتبر أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها؛
- يعتبر أداة لمعرفة حالة المنظمة؛
- يستعمل كأداة لمعرفة الاختلال الواقع عند تحقيق الأهداف؛
- تحديد سبل لتطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم؛
- يساعد على ترجمة النتائج؛
- يعتبر أداة لقياس نتائج المنظمة وحساب الخسائر أو الفوائض.

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل والتوزيع، ط2، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص89.

[2] خالد محمد بني حمدان ووائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأزدن، 2009، ص383.

[3] الصالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص، 4،3.

ثانيا:تقييم الأداء وأهميته

يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها، بغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد الذي أصبح مسالة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية.

1. تقييم الأداء:

تقويم الأداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات لفحص النتائج للأنشطة والفعاليات، ومقارنة ذلك بالخطط والقواعد المحددة بقصد كشف الانحرافات السلبية والايجابية، وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة واقل كلفة ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات. [1]

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي، وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الإنتاجية والإدارية للمشروع، ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع، كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع، ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل أو إظهار الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا.[2]

تقييم الأداء يعني مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي وغيرها، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة، عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها، وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها.[3]

يعرف تقييم الأداء على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة وتوثيقها، لاسيما مراقبة وتوثيق جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقا، وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بإجراء عملية قياس الأداء هي الإدارة المسؤولة عن مفردات عناصر برامج المنظمة.[4]

---

[1] مهدي عطية موحي الجبوري، مؤشرات الأداء الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، مجلد 14، العدد1، مجلة جامعة بابل، العراق، 2002، ص252.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص89.

[3] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص31.

[4] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص69.

يمكننا النظر إلى تقييم الأداء على أنه قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها، والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء، وبالتالي يشكل تقييم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات ومعلومات وما يسهم به من جهود في تشخيص وتحديد المشكلات ووضع خطط الحلول والتطوير.[1]

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع البنكي، ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي.[2]

ويلاحظ من هذه التعاريف أن تقييم الأداء يركز على الحكم على مدى اتفاق الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف من حيث الحجم، الكمية، السرعة، الجودة والتكلفة، كذلك يتجه تقييم الأداء إلى الحكم على مدى تناسق عناصر الأداء والقائمين عليه مع المواصفات التي يتضمنها التصميم في العمل ومدى توافق قدراتهم وخصائصهم ودوافعهم مع متطلبات الأداء.

2. أهمية تقييم الأداء:

يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها، لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد الذي أصبح مسالة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية وعليه يمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء الآتية: [3]

- يوفر تقويم الأداء قياساً لمدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار.

[1] زهير ثابت، كيف تقيم أداء الشركات والعاملين، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص15.

[2] أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات–، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.

[3] مهدي عطية موحي الجبوري، مرجع سابق، ص253.

- يظهر تقويم الأداء مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال.
- يوفر نظام تقويم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- يظهر تقويم الأداء تطور المنظمة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوء عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا من فترة إلى أخرى ومكانيا بالمنظمات المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها.
- يؤدي إلى تحديد العناصر الكفوءة لوضعها في المواقع الكفوءة الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.
- تقويم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.
- تحدد عملية تقويم الأداء المركز الاستراتيجي للمنظمة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.
- تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.
- تحيد درجة الاتساق بين الأهداف والإستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الادارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.

وكذلك تكمن أهمية تقييم الأداء في:[1]

- تقييم الأداء شرط أولي بالنسبة لكل تفويض للسلطة في تسيير المؤسسات المالية خاصة عند إصلاح هيكل استقلالية التسيير وبالتالي يصبح كل المسيرين مسؤولون عن النتائج المحققة بعد أن أعطيت لهم الحرية في طريقة تحقيق الأهداف المسطرة.
- تقييم الأداء يمنح للمنظمة أحسن الوسائل لتحديد الفوارق واقتراح مقاييس التصحيح والتعديل في حالة تفضيلنا لمراقبة النتائج عوضا عن مراقبة الأساليب والطرق المنتهجة وبالتالي فإنه من الضروري قياس النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة.
- تقييم الأداء يعطي ميلادا لنظام التنشيط والتحفيز المتعلق بالأداء، وقد يكون هذا التنشيط أو التحفيز نقديا على شكل منح تمنح للعمال لقاء إسهامهم الفعلي في تحقيق الأهداف المنظمة، أو غير نقدي في شكل امتياز شرفي أو فخري.

[1] عبد الرحيم شيبي وبن بوزيان جاريه، تقييم كفاءة النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببشار، 24-25 أفريل 2006.

- يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مردودية المنظمات الاقتصادية حيث يتبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج.

ويمكن إرجاع أهمية تقييم الأداء في البنوك إلى:[1]

- كون تعرض البنوك لأية مشاكل مالية لن يقتصر أثره على المساهمين في البنك فقط، أو عدد محدود من الدائنين بل يمتد ليشمل شريحة كبيرة من المجتمع.
- ضعف أداء الإدارة وعدم فعاليته وكفاءته يترتب عليه ليس فقط حدوث أزمة للمؤسسة المعنية أو امتداد ذلك ليشمل قطاع ملموس من النظام البنكي فحسب بل أيضا يعتبر من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات مالية تؤثر على النظام بكامله.
- إجراء عملية تقييم الأداء بشكل مستمر يعزز الثقة في البنوك من جهة ويحمي حقوق المودعين من جهة ثانية.
- تقييم الأداء وتطويره يؤدي إلى تحسين مستوى النشاط البنكي ويعمل على إيجاد جهاز بنكي قوي يتماشى مع التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية.

ثالثا: الأسس العامة لتقييم الأداء

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها بالآتي:

أ. تحديد الأهداف:

إن إجراء عملية تقييم أداء أي بنك يقتضي التعرف على الأهداف التي يريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالنسب والأرقام والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع الخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالبنوك لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل أقسامها، ويجب الإشارة هنا لضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في البنك ولكل ذي شأن به.[2]

ب. وضع الخطط التفصيلية لانجاز العمل:

حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط البنكي ومن ثمة التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة.[3]

---

[1] محمد عبادي وسليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009. منشورات مخير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص468.

[2] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص37.

[3] محمد عبادي و سليم حمود، مرجع سابق، ص468.

وينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى البنك أو هياكله المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.

ج. تحديد مراكز المسؤولية:

تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسية في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء، لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقييم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام البنك إلى رقابة وا إشراف مسؤول خاص.[1]

د. تحديد معايير الأداء:

تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققها البنك.

لقد فرضة الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات البنوك إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقويم المنجز من الأعمال فيها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاما على الإدارة العليا ان تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام (مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتنوعت مما حدى بالمهتمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها، يجب ملاحظةو اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين، و ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها.[2]

المطلب الثاني: دراسة نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية

لقد تطورت مؤشرات الأداء في البنوك بشكل عام، ذلك تبعا للتطور التقليدي لمختلف فروع المعرفة، إذ يعد تقييم الأداء ودراسة مؤشراته امتدادا للتطور في الرقابة المالية، وقد اهتم الباحثون في مجال البنوك بمتابعة تطور مؤشرات الأداء، وهي تختلف من دولة لأخرى، وكذلك تختلف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، لذلك سوف نكتفي في هذا المطلب بدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية و نموذج القيمة المضافة وسوف نركز أكثر على نموذج CAMELS.

[1] نفس المرجع، ص 468.

[2] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص38.

أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس هذا المؤشر ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك.[1]

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ففي عام 1972 استنتج دافيد كولا إجراء تقييم لأداء البنك من خلال تحليل النسب، وهذه الإجراءات يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة، بمخاطر تم اختيارها (مخاطر الائتمان والسيولة، معدل الفائدة، مخاطر التشغيل ورأس المال).[2]

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب،المجموعة الأولى تتعلق بقياس العائد والربحيةو المجموعةالثانية تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون – Dupont syste) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلي مستوى أعلى من العائد على الأصول،[3] وبالتالي فإن تحليل الربحية يكون كالتالي:

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):[4]**

ويتم قياس ربحية البنك الاجمالية ومقارنتها مع البنوك الاخرى من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE).

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

ويمكن من قياس النسبة المئوية للعائد لكل جنيه من حقوق الملكية، وكلما ارتفع كان أفضل لأنه يعني أنالبنك يمكنه توزيع المزيج من الأرباح على المساهمين وا إضافة المزيد من الأرباح المحتجزة.

- **العائد على الأصول (ROE): [5]**

يمكن من قياس صافي الدخل لكل جنية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

---

[1] يحي سعيدي وتوفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص151.

[2] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص77.

[3] محمد جموعي قريشي، تقيم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد3، 2005، عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 91.

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص81.

[5] نفس المرجع، ص82.

العائد على الأصول (ROE)= صافي الدخل/ إجمالي الأصول

- **الرافعة المالية (EM):**[1]

العائد على حقوق الملكية= (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي /إجمال الإيرادات) × (الأصول /حقوق الملكية) أي:

EM × ROA= ROE ⟸ EM= ROA/ROE

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه

ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة البنك.

- **هامش الربح ومنفعة الأصول:**

يمكن تحليل العائد على الأصول إلى هامش الربح لمنتج البنك ومنفعة الأصول كما يلي:[2]

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل لكل جنيه واحد من إجمالي الإيرادات، بينما:

منفعة الأصول (AU) = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وهكذا فإن:

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو بعدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي[3]:

[1] محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 91.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص84.

[3] صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 67.

الجدول 1: مؤشرات قياس المخاطر

النسب	المخاطر
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض /إجمالي القروض.
مخاطر السيولة.	الودائع الأساسية /إجمالي الأصول.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة /إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة /إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة /الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية /إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف /عدد العمال

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 67.

والشكل التالي يوضح أكثر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):

الشكل 1: تقييم الأداء الكلي للبنك

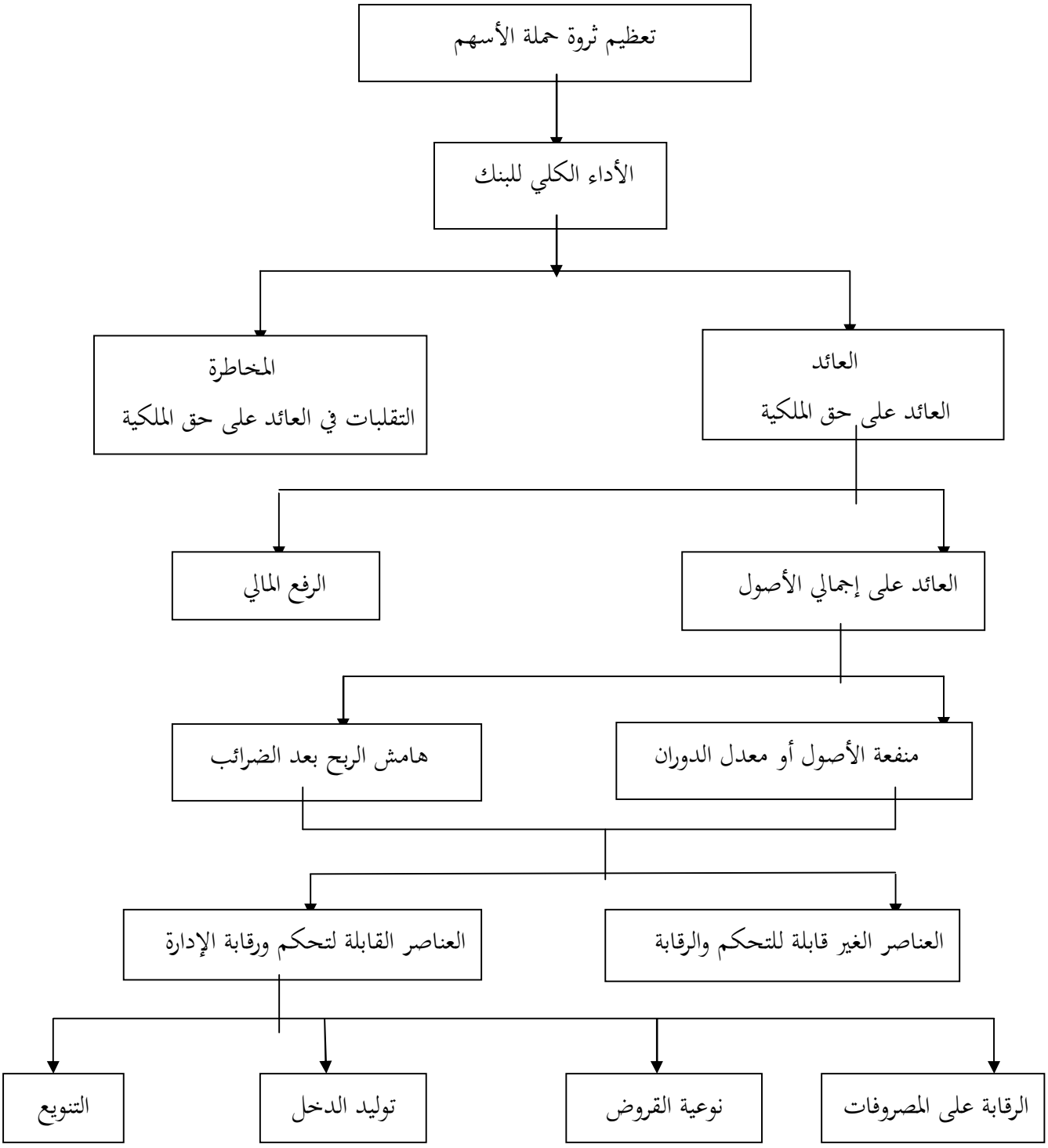

المصدر: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص78.

ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

مع التطور الذي شهده النشاط البنكي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

1. تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

للإيضاح أكثر سنقوم بعرض عدة تعريفات لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

يعتبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة احد مقاييس الأداء المستخدمة في قياس وتقييم أداء البنوك، وتستخدم في حساب الربح الصافي السليم، ومن منطلق ان المؤسسة تخلق قيمة مضافة تشكل ثروة ستوزع فيما بعد، وشكل وحجم هذه الثروة مرتبط بمفهوم الأداء الذي يعكس علامات النمو والنضج.

وتعرف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققها البنك بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة،و هي أداة داخلية تساعد مسيري البنك على اتخاذ القرارات، كما يمكن أن تستخدم من قبل أطراف خارجين في إطار التقييم الإجمالي للبنك.[1]

إن القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس ديناميكي، الهدف منه توليد قيمة مضافة للمساهمين، عن طريق إدخال سلسلة من التحسينات والتغيرات التي تستخدم داخل منشآت الأعمال، بهدف تقييم أداء الأقسام والإدارات والوحدات المختلفة بتلك المنشآت، وكذلك إدخال تعديلات وتحسينات خارجية لقياس الأداء الكلي للبنوك، ومن الممكن استخدام منهج القيمة الاقتصادية المضافة كمنهج من مناهج تقييم الإدارات ووحدات العمل الإستراتيجية، ومنها إدارة الائتمان في البنوك التجارية، اذ يعتبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة امتداد لمقياس الدخل المتبقي، ولكن يختلف عنه في إجراء العديد من التعديلات لكل من صافي الربح ورأس المال المستثمر للوصول إلى قيمة الأرباح الاقتصادية الحقيقية وليس الأرباح المحاسبية، وأوضح بعض الباحثين أن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة يشير إلى الفرق بين الربح المحاسبي وكلفة رأس المال المستثمر.[2]

2. كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

تم اعتماد نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والذي هو أسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية[3]:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال ×تكلفة رأس المال) حيث:

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص69.

[2] نور محمد ثابت كاظم، تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5، العدد 10، 2013، كلية التربية، سامراء، ص409.

[3] محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 92.

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة [net operational profit after tax]:

وهو معيار للأرباح الاقتصادية؛

- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:
  - حقوق المساهمين.
  - مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة).
  - أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
  - الشهرة المستهلكة.
- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية(التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

3. مزايا استخدام منهج القيمة الاقتصادية المضافة:

طورت القيمة الاقتصادية المضافة لمساعدة المديرين على اتخاذ قراراتهم من منطلق أنها تكيف القرارات مع تعظيم ثروة المساهمين، وهي على النحو التالي:[1]

- تعديل الربح المحاسبي ليتلاءم مع السوق، ومع الأخذ في الاعتبار حساب المتوسط المرجح لكلفة رأس المال ورأس المال المستثمر.
- زيادة القيمة المضافة ينتج عنها زيادة القيمة السوقية للبنك، فالتحسن المستمر في القيمة الاقتصادية المضافة سيؤدي إلى زيادات مستمرة في ثروة حملة الأسهم.
- يستخدم ذلك المقياس في وضع الأهداف التنظيمية، وتحديد الحوافز، وتنمية دوافع المديرين، وقياس الأداء وتقييم البنوك، وتقييم الأقسام والإدارات في البنوك، وتحليل حقوق الملكية وأعداد الموازنات الرأسمالية، وهو تحقيق التكامل بين الإدارة والملكية.

ثالثا: نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

لقد برز توجه يشير إلى ضرورة استخدام مؤشرات أخرى جديدة، سواء بديلة أو مكملة لمؤشرات الأرباح وبناء على ذلك فقد قامت بعض الشركات الأمريكية المختصة في مجال الاستشارات المالية بالترويج لمعايير جديدة مثل القيمة المضافة ونظام الإنذار المبكر CAMELS وغيرها.

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، ويتكامل حيث يعطي هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقها البنوك المركزية، وهي ما يطلق عليها CAMELS، حيث يعطي هذا النظام كل بنك تصنيف مجمع مبنى على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية خاصة بظروف البنك المالية والتشغيلية وتتمثل هذه العناصر في كفاية رأس المال، نوعية الأصول، كفاءة الإدارة، نوعية ومستوى الإيرادات، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بعين الاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطره الكلية.

[1] نور محمد ثابت كاظم، مرجع سابق، ص410.

1. تعريف بنموذج CAMELS:

نظام CAMELS هو نظام لتقييم البنوك يعتمد علي ستة عناصر للتقييم حيث يشير كل حرف في اسم النظام إلي احد هذه العناصر، ويتم التقييم من خلال إعطاء درجات من 1 إلي 5 أفضلها هو رقم (1) وتشير درجة (5) إلى التصنيف الأسوأ.

هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، ويعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك،[1] ويعتمد على ستة (6) أنواع من المؤشرات يرمز لها بالرمز CAMELS ويشير كل حرف من أحرف هذه الكلمة إلى مؤشر معين كما يلي:

- **كفاية رأس المال Capital adequacy:**

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بنظر الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف(foreign exchange risks) ومخاطر الإئتمان (Credit Risks) ومخاطر أسعار الفائدة (Interest rate risks) فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات. [2]

- **جودة الأصول Asset quality:**

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات، إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين :[3]

- **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:**
  - التركيز الائتماني القطاعي والاقتراض بالعملة الأجنبية.
  - القروض غير العاملةو القروض للمؤسسات العامة الخاسرة.
  - مخاطر الأصول ومؤشرات الرفع المالي.

---

[1] أحمد مالك الرشيد، مقارنة بين معياري Camel و Cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص3.

[2] علي عبد الرضا حمودي العيد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، بحث مقدم للمديرة العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، ص 7.

[3] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 208.

- **مؤشرات المؤسسة المقرضة:**
  - جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية.
  - ربحية قطاع الشركات والمؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية وكذا مديونية القطاع العائلي.

- **الإدارة Management:**

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء البنوك (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك، وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها مثل: معدلات الإنفاق ونسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في أعداد المؤسسات المالية.[1]

- **الربحـية Earnings:**

انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية البنوك، على العكس من ذلك فإن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.[2]

- **السيولة Liquidity:**

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للبنوك بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:[3]

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية والتجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية ونسبة الودائع إلى القروض.
- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم وسيولة السوق الثانوية.

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 208.

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص8.

[3] يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 209.

- **تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity analyses for market risks**

وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة إلا إن هناك مقاييس إحصائية تقيس جميع هذه المخاطر.[1]

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات.[2]

نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات البنك، من طرف الحكومة القانونية من خلال القيام بقياسات صحيحة.[3]

يقوم المنظمون الفيدراليون والرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بتقييم الحالة المالية العامة لكل بنك والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها والتقارير الدولية، ويقوم المنظمون الفيدراليون بتصنيف البنك وفقا لنظام تر تيب موحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على ستة أنواع عامة من الأداء تحت إسم CAMELS.[4]

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن نظام CAMELS هو نظام للإنذار المبكر للأزمات والمشاكل في البنوك، وهذا من خلال تحليل البيانات والوضعية المالية للبنك، بغية تصنيفها للقيام بالإجراءات المناسبة لتفادي الأزمات.

2. نشأة معيار CAMELS:

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات البنكية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من **4000** بنك محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، حيث تعرض النظام البنكي بأكمله

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص8.

[2] شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون تاريخ، ص2.

[3] صورية عاشوري ، مرجع سابق، ص 73.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص103.

لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام1988 أدى إلى فشل 221 بنك.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور،* إلى أن تمكنت السلطات البنكية بالتنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه، فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار (Camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في بداية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل البنوك المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من % 40 تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالبنوك، ومدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسينمقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل،[1] ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية. [2]

3. مزايا نظام CAMELS وأهم الانتقادات الموجهة إليه:

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

* هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص207.

[2] Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie, Vol 19, N1, 2004, p. 78.

كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع البنكية، من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، ولذلك نجد نظام CAMELS يحض بمميزات عديدة تمكن من الاعتماد عليه في عملية التقييم، إلا أنه رغم ما يتميز به وجهة له العديد من الانتقادات.

أ. مزايا نظام CAMELS:

ويمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMELS بما يأتي:[1]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسة، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائجأفقيًا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوكورأسيًا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي المشار إليها للجهاز البنكي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.
- فإنه يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف والتقييم التي تحدث في حالة استخدام معايير تقليدية.[2]

كما أيضا: [3]

- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاحوإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات).
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

---

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص 6.

[2] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص469.

[3] عبد اللطيف مصطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008، ص 120.

ب. الانتقادات الموجهة لنظام CAMELS:

يمكن تلخيص أهم إنتقادات طريقة CAMELS في النقاط التالية:[1]

– أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

– يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

– يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

وكذلك ينتقد في أنه:[2]

- يعتبر الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه.
- تتنوع العمليات البنكية ودخولها مجلات عديدة تولد درجات متفاوتة الخطورة يصعب قياسها.

وكذلك:[3]

- بنية الأوزان المستخدمة في المعيارين على التقدير الشخصي ولم يثبت احصائيا.
- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون اعتبار للمتغيرات.
- في حالة حدوث تغير كبير في حجم موجودات بنك معين، الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، قد يحدث تغيير ملحوظ في درجات وأوزان تقييم وتصنيف البنك المعني، بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم يتغير وا ٍنما انحصر التغيير في حجم موجوداته فقط.

[1] Anne-Claudecreusot، Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, pp: 2-4.

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص7.

[3] أحمد مالك الرشيد ، مرجع سابق، ص6.

4. كيفية استخدام معيار CAMELS:

نظام CAMELS هو نظام لتقييم البنوك يعتمد علي ستة عناصر للتقييم حيث يشير كل حرف في اسم النظام إلي احد هذه العناصر، ويتم التقييم من خلال إعطاء درجات من 1 إلي 5 أفضلها هو رقم (1) وتشير درجة (5) إلى التصنيف الأسوأ. وهذا التصنيف هو نوعين تصنيف كلي أي للبنك ككل، وتصنيف آخر جزئي أي تصنيف لكل مؤشر من مؤشرات النموذج على حده، ويكون التصنيف الكلي كما في الجدول الموالي:

الجدول2 : الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على درجة التصنيف

درجة التصنيف	وضعية البنك	الإجراء الرقابي
1	أداء قوي وسليم ويمكنه الصمود والمنافسة	لإشراف الرقابي للاستمرار وقد لا يتخذ أي إجراء
2	أداء مرضي لأنه سليم نسبيا وبعاني من بعض النقائص	معالجة النقائص والسلبيات
3	أداء متوسط يظهر نقاط القوة والضعف	رقابة ومتابعة مستمرة وتقديم الإرشادات للإدارة
4	أداء حدي قد يؤدي إلى الفشل وتصفية البنك	إجراءات رقابية خاصة وبرنامج إصلاحي وعلاجي خاص
5	أداء ضعيف و موقف خطير جدا	نابة دائمة وا إشراف مباشر

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009. منشورات مخير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص469.

ومن الجدول يمكن القول ان البنوك حسب درجة تصنيفها في التصنيف الكلي تتصف بما يلي:

- **التصنيف القوي (1) Strong:**

يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف، وا إذا كان هناك نقاط ضعف فإنها هي في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوك قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، كما تتصف هذه البنوك

بكونها تكون ملتزمة بكامل القوانين والأنظمة، وعليه يمكن القول أنها تتمتع بأداء قوي وإدارة كفئة ولا تشكل أي قلق لجمهور المتعاملين.[1]

- **تصنيف مرضي (2) Satisfactory:**

عند إعطاء هذا التصنيف فإن ذلك يعني بأن البنك يتمتع بمركز مالي سليم، مع وجود بعض المشاكل تحت السيطرة،[2] وأن قدرتها على الصمود أمام التحديدات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة البنكية الأساسية.[3]

- **تصنيف متوسط (3) Fair:**

البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات

إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة[4].

- **تصنيف حدي (4) Marginal:**

إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة، ويكون بها مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، وتتراوح مشكلة هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة، لا يتم التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد هذه البنوك بالقوانين والأنظمة، وتتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية، مما يعني أنه وفي معظم الأحيان يتم الطلب من هذه البنوك القيام بخطوات إجبارية لتصويب وتصحيح الوضع.[5]

- **تصنيف غير مرضي (5) Unsatisfactory:**

احتمال تعثر البنك (إفلاسه)، حيث أن المشاكل التي يعاني منها البنك مشاكل حادة وغير مسيطر عليها من قبل إدارة البنك، ولابد من قيام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات المناسبة فورا ودون تأخير،[6] أي بمعنى وجودمشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص.

---

[1] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص469.

[2] عباس موفق باقر شكارة، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 18، 2012، المعهد العالي للمحاسبة والمالية، بغداد، ص144.

[3] علي عبد الله شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، ص3.

[4] سليمان مخلف، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، يوليو 2012، ص7، متاح في الموقع: www.jotaaccount.blogspot.com, page consulte le 30/04/2014.

[5] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص469.

[6] عباس موفق باقر شكارة، مرجع سابق، ص144.

وكما ذكرنا سابقا أن هناك نوعين من التصنيف تصنيف كلي أي للبنك ككل والذي ذكرناه، وتصنيف آخر جزئي أي تصنيف لكل مؤشر من مؤشرات النموذج على حده، والذي سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

إن التصنيف الكلي المذكور سابقا يعتمد على نتائج التصنيف الجزئي للمؤشرات المكونة للنموذج، بحيث يحدد لكل مؤشر تصنيف رقمي من 1إلى 5، ودرجة التقييم تكون كالتالي:

الجدول 3: درجات تصنيف كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMELS

رقم التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوي	من 1- 1.4
2	مرضي	من 1.5-2.4
3	متوسط	من 2.5-3.4
4	حدي	من 3.5- 4.4
5	غير مرضي	من 4.5 - 5

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص470.

وفيما يلي شرح مفصل لكل مؤشر وكذا درجة تصنيفه.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول

زاد الاهتمام برأس المال وأصول البنك خلال السبعينات والثمانينات بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة في الحياة البنكية، خاصة بعد التطور المتسارع في العالم وانتشار الفروع خارج الدولة الأم.

أولا: كفاية رأس المال

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو مصطلحوضّح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته، ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.[1]

برز استخدام ملاءة رأس المال (Capital Adequacy) في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع، ثم تطور إلى أن توجت بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية إعداد معيار" بازلI"، والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس ملاءة رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال البنكي والموجودات الخطرة المرجحة

[1] أنظر موسوعة ويكيبيديا (مفهوم كفاية رأس المال) على الموقع: www.ar/wikipedia.org تاريخ الإطلاع: 2014/05/01.

داخل وخارج الميزانيةو حددت نسبته بـ (8%) وطبقته البنوك العاملة في أكثر من (100) دولة، ويصبح معدَّل كفاية رأس المال حسبمقر ًرات لجنة بازل كما يلي:[1]

(رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) / مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة الأخطار المرجحة) ≤ 8%

يتكون رأس المال من قسمين:[2]

- **الأموال الخاصة الأساسية (الشريحة الأولى):**

وهي العنصر الوحيد المتفق عليه بين الأنظمة البنكية المختلفة، وتشمل:

- حقوق المساهمين والاحتياجات المعلنة.
- الأرباح غير موزعة.
- الاحتياجات العامة والاحتياطات القانونية.
- الأموال الخاصة بالمخاطر البنكية.

كما يستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي:

- الشهرة.
- الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة، وذلك لتجنب ازدواج حساب نفس رأس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة.
- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

- **الأموال الخاصة المساندة (الشريحة الثانية):**

وتتكون من:

- الاحتياطات غير معلنة وهي الاحتياطات السرية التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها، شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من السلطات الرقابية.
- احتياطات اعادة تقييم الأصول الثابتة.
- المخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة.
- الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية والتي تشمل القروض المساندة لأجل، بشرط أن لا يقل مدتها عن خمس سنوات.

[1] احمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون تاريخ، ص45.

[2] ابراهيم بلقلقة وعبد الله الحرتسي حميد، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية وفقا لإطار منسجم مع بازل 2، الملتقى الدولي الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5-6 ماي 2009.

ويجب احترام الشروط التالية في رأس المال:[1]

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 50 **%** من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2**%** مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى على حقوق الملكية؛
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة.
- القروض المساندة يتم سدادها في حالة الإفلاس بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين ولا يقل أجلها عن خمس سنوات على أن يخصم 20 **%** من قيمتها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.

أما بالنسبة لأوزان المخاطر الخاصة بالأصول فقد حددت اللجنة درجات المخاطرة عن طريق نسب مؤوية تتراوح من 0-100 **%** حسب نوعية الأصول التي يمتلكها البنك، فيظلّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقّات، أصدرت لجنة بازل اتّفاقيّة خاصّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولىتُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وهو ما حدث فعلا من خلال مقررات لجنة بازل 2 حيث يقوم النظام المقترح من قبل اللجنة على ثلاث دعائم أساسية وهي:[2]

❖ **الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال**

من خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حده، والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية، ومعأنّ هذه التعديلات أبقت علىمعدّل الملاءة الإجماليّة عند % 8 كما ورد في اتّفاق بازلإلاّ أنهاعدّلت منمكوّنات النسبة كما يلي:

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيّة، وبهذا يصبح رأس المال الإجماليّيتكوّن من :الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، وهذا كما هو محدّد في اتّفاقيّة 1988 + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة

يجب أنتتوفّر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليّة لاتقلُّ عن سنتين. وأن لا يتجاوز كحد أقصى من أ رس مال البنك من الطبقة الأولى.

[1] نفس المرجع.

[2] سليمان ناصر، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، فندق الهيلتون، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2013.

- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقيَّة فقط، بما في ذلك مخاطرالصّرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة .وقدقرّرت اللجنة أن يكون هذا القيدرهناًبالإرادة الوطنيَّة، وأصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب وفق العلاقة التالية:

(رأس المال الإجمالي (3ش+2ش+1ش) / (مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان)) ≤ 8 %

❖ **ضمان وجود طريقة فعَّالة للمراجعة والمراقبة:**

أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسَّسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابيَّة الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

❖ **نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلىإستقراره:**

الانضباط بسلوكيات السوق وهذايتطلّب من أي بنك أو مؤسَّسة مالية أن تقوم بالإفصاح عنرأسمالها ومدىتعرُّضها، للأخطار، والطرق المتّبعة لتحديد حجم الخطر حتَّى يكون عملاء هذه المؤسَّسات ودائنوها على علم بها،وليتمكّنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسَّسات.

وكما ذكرنا كل مؤشر يأخذ تصنيف رقمي من 1 إلى 5، وبالنسبة لمؤشر كفاية رأس مال فدرجات تصنيفه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: تقييم أداء المصرف من حيث الكفاية الحدية لرأس المال:

رقم التصنيف	مستوى الأداء	نسبة الكفاية الحدية لرأس المال	الملاحظة
1	قوي	اكبر من 9%	رأس مال قوي بالنسبة إلى حجم أخطار البنك
2	مرضي	من 8%إلى9%	رأس مال مرضي مقارنة بحجم الأخطار
3	متوسط	من7% إلى8%	رأس مال أقل من مرضي ولا يعطي بشكل كامل مخاطر البنك وبالتالي فهو بحاجة إلى تحسين المستوى
4	حدي	من 5%إلى7%	نقص واضح في رأس المال والسلطات المعنية مطالبة باتخاذ التدابير التصحيحية
5	غير مرضي	اقل من 5%	نقص كبير في رأس المال يهدد ملاءة البنك وبتطلب دعم فوري من الجهات الوصية

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 471.

ثانيا: جودة الأصول

تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية، محفظة القرض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية.

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال، ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:[1]

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان(مطالبات، ملاحقة المقترضين وغيرها).
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة.
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل(الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات وغيرها).

وفيما يلي جدول يلخص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيف جودة الأصول:

الجدول 5: *تصنيف جودة الأصول*

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة **TCR**	نسبة إجمالي التصنيف **WCR**
1	قوي	أقل من **5%**	أقل من **20%**
2	مرضي	من **5%**إلى**15%**	20 %- 50%
3	متوسط	من**15%** إلى**35%**	50% - 80%
4	حدي	من **35%**إلى**60%**	80% -100%
5	غير مرضي	**60%** فأكثر	100% فأكثر

[1] سليمان مخلف، مرجع سابق، ص7.

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

TCR : Total Classification Retio

WCR : Weighted Classification Retio

يبين الجدول السابق ما يلي[1]:

نسبة التصنيف المرجحة = (مخصصات الديون) / (مخصصات الديون + رأس المال الأساسي)

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها و أداء إدارة جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك.

نسبة إجمالي التصنيف = (مجموع الأصول) / (مخصصات الديون + رأس المال الأساسي)

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضللأنها تعطي المؤشرات التالية:

- حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل.
- ملاءة رأس المال قوية.
- مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر.
- سياسة منح الائتمان رشيدة.

وتأتي خصائص البنك جراء هذا التصنيف كما يلي:

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:[2]
- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

[1] Examiner orientation, bank rating system, report on safety andsoundness specialty module, 1998.

[2] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص65.

- الأصول البنكية الأخرى) غير الائتمانية (التي تحتوي على مخاطر بنكية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2):

يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:[1]

- يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3):

هذا البنك يعاني من نقاط ضعفـأساسية ويجب العمل على تصحيحها وإلا أدت إلى إعسار البنك، ومن أهم مميزات هذا البنك أنه يعاني من القروض المتعثرة، وحجم الديون المشكوك فيها يتجاوز بكثير المخصصات المكونة، وهو ما يؤثر على نسبة كفاية رأس المال.[2]

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):

يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول[3].

[1] علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية على البنوك التجارية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص23.

[2] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 470.

[3] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص96.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):

تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60 %من إجمالي رأس المال، أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.[1]

المطلب الثاني: تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة

يتناول هذا المطلب مفهوم الربح والسيولة من منظور نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

أولا: مؤشر الربحية

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة.
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء البنوك الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس البنك أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية(عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غيركافٍ للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطي نمو الأصول.[2]

ومن أهم المؤشرات التي تعتمد في تحديد ربحية البنك:[3]

- **<u>معدل العائد على الأصول</u>:** تبين لنا كفاءة الإدارة البنك في استغلال أصولها وكذا حجم الأرباح المتولدة من هذه الأصول، يحسب بالعلاقة:

[1] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص67.

[2] سليمان مخلف، مرجع سابق، ص7.

[3] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 473.

العائد على الأصول = صافي الدخل /إجمالي الأصول

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يمتلكون رأس مال المؤسسة البنكية، وكلما ارتفعت دل ذلك على قدرة البنك على تحقيق الأرباح والعكس صحيح، وتحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

ويأتي تصنيف هذا مؤشر لكل بنك كما في الجدول التالي:

الجدول 6: تصنيف أداء البنك من حيث مؤشر الربحية

درجة التصنيف	نوع التصنيف	ROA	الملاحظة
1	قوي	أكبر من 1.5%	امتصاص الخسائر المحتملة
2	مرضي	من 0.75%إلى1.5%	الأرباح المحققة مقبولة
3	متوسط	من0.4%إلى0.75%	هناك انخفاض في أداء الارباح
4	حدي	من 0%إلى0.4%	مشاكل حادة في أداء الأرباح
5	غير مرضي	أقل من 0%	حجم الخسائر يؤدي الى تآكل رأس المال

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 473.

وعليه يمكن القول أن:

- البنك الذي تُصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية:[1]

- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
- نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

[1] علي عبد الله شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، مرجع سابق، مرجع سابق، ص12.

- البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (2):

يولد دخلاً كفياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0,75% و 1%).[1]

- البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3):

يظهر نقاط ضعف رئيسة في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد البنك انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية هنا بين(0,5% و0,75%) الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح البنكية.[2]

- البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4) يتصف بالمؤشرات التالية:

يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للإحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال، ويجب على الإدارة أن تتخذ إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين حيث بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة البنكية.[3]

- البنكية الذي يتم تصنيف أرباحه (5):

يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك .وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من 0.25 %أو الدخول بالخسائر.[4]

ثانيا: مؤشر السيولة

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل

[1] علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية على البنوك التجارية، ص27.

[2] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 79.

[3] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص105.

[4] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 79.

صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك، ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة، أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة، ويتم تحديد السيولة في أي بنك من خلال العوامل التالية:

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية.
- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.

وتقاس نسبة السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع،[1] ومن أهم نسب قياس السيولة نجد:[2]

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:**

وفقا لقانون البنوك تكون البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي برصيد دائم وبدون فائدة، يسمى هذا الرصيد بالرصيد الاحتياطي الإلزامي، ويحدد لدى الجهاز البنكي الجزائري بالنسبة التالية:

نسبة الاحتياطي الإلزامي=(رصيد لدى البنك المركزي) / (شيكات بأنواعها + شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحقات للبنوك الأخرى)

ويجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا.

- **نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع:**

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أصوله السائلة لتغطية الودائع، وكلما زادت النسبة كان ذلك أفضل للبنك ومصدر أمان لإدارته، ويتم مقارنة هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بنسب معيارية تحددها السلطة النقدية أو حتى مثيلاتها في البنوك الأخرى، في بعض الأحيان تحسب هذه النسبة بالعلاقة:

[1] سليمان مخلف ، مرجع سابق، ص7.

[2] محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 474.

(حجم الأصول السائلة) / (إجمالي الودائع)

بناءا على المؤشرات السابقة مع الأخذ بالنسب المعيارية التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية، يكون تصنيف السيولة وفقا لنظام التقييم CAMELS كالآتي:

الجدول 7: تقييم أداء البنك وتصنيفه من حيث السيولة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	**ROA**	خصائص المصرف المعني
1	قوي	أكبر من **15%**	أداء جيد يعكس وجود فائض في السيولة وقدرة على الحصول على الأموال
2	مرضي	من 12%إلى15%	مستوى مرضي من السيولة غير أنه يحتاج إلى المزيد من الموارد المالية الجديدة
3	متوسط	من10%إلى12%	مستوى السيولة ضعيف يعكس اعتماد البنك على الودائع الآجلة أكثر من الجارية والموقف بحاجة إلى تحسين
4	حدي	من 5%إلى10%	مستوى السيولة خطير يعكس عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل
5	غير مرضي	أقل من **0.5%**	الموقف خطير جدا يحتاج إلى علاج فوري ودعم خارجي كبير وا ٍلا تعرض البنك للإفلاس

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 474.

المطلب الثالث: تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، مع التطورات والمتغيرات البيئية والبنكية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وخاصة الأخطار التي يواجهها في السوق، لهذا يجب أن تكون الإدارة كفئة بما فيه الكفاية لمواجهة هذه الأخطار، وسنتناول في هذا المبحث تقييم كفاءة الإدارة من منظور نظام CAMELS، ومن تم تحليل حساسية مخاطر السوق.

أولا: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة من منظور نظام CAMELS

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساساً في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة و التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:[1]

-الحوكمة حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

-الموارد البشرية ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

-عملية المراقبة والتدقيق حيث يتم تقييم د جة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

-نظام المعلومات والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

-التخطيط الاستراتيجي والذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجاً متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

والجدير بالذكر أن مؤشرات سلامة الإدارة أغلبها مؤشرات نوعية وليست كمية، وبالرغم من هذا إلا أنه توجد بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها، نذكر منها:

- **<u>هامش الربح ومنفعة الأصول:</u>**

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب، ويحسبان بالعلاقات التالية: [2]

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل لكل جنيه واحد من إجمالي الإيرادات، بينما:

منفعة الأصول (AU) = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

ويأتي تصنيف هذا المؤشر كما في الجدول التالي:

[1] سليمان مخلف، مرجع سابق، ص7.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص84.

الجدول 8: تقييم أداء البنك وتصنيفه من كفاءة وفعالية الإدارة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	خصائص الإدارة
1	قوية	الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات والقوانين من قبل الإدارة
2	مرضية	نفس الخصائص السابقة ولكن هناك نقاط ضعف يمكن تصحيحها بسهولة
3	متوسطة	أجاء يحتاج للتحسين، وهناك تجاهل للأنظمة وتقييم المخاطر ضعيف
4	حدية	استخدام سيء من الموظفين وتجاهل للمتطلبات التنظيمية والحاجة إلى إجراء تنظيمي تصحيحي قوي
5	غير مرضية	هناك نقاط ضعف خطيرة تؤثر على أداء البنك، مما يفرض على الجهات الرقابية فرض الوصاية بإجراء التغيير الفوري للإدارة

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 475.

وبناءا على الجدول يمكن توضيح صفات كل صنف كما يلي:

- تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية: [1]
  - قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.
  - الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
  - مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
  - دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
  - مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.
  - لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية.
  - يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معاً بصورة وثيقة.
  - التعمق الإداري والتناوب والتدريب المعقول.
  - تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

[1] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 107.

- الإدارة التي يتم تصنيفها (2):

لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر، مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.[1]

- الإدارة التي يتم تصنيفها (3):

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، حيث تتصف في العادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية أي الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.[2]

- الإدارة التي يتم تصنيفها (4):

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار.[3]

- الإدارة التي يتم تصنيفها (5):

هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويشهد البنك ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات و إجراء التغيير الفوري للإدارة.[4]

ثانيا: تحليل حساسية أخطار السوق

في ضوء التطورات المالية والبنكية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز البنك الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر وأهمها:[5]

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 101.

[2] علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص26.

[3] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 108.

[4] علي عبد الله شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، مرجع سابق، مرجع سابق، ص11.

[5] مخلف سليمان، مرجع سابق، ص8.

– مخاطر الائتمان: وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد لها، وقد تؤدي إلى فشل البنك، ويمكن التقليل من هذه المخاطرة أو الحد منها من خلال مراقبة مجموع المبالغ التي يتم منحها كائتمان لعمليات التعامل بالعملات.

– مخاطر السعر: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية، الأولى هي أسعار الفائدة على العملات حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما يكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، أما النوع الثاني فهو أسعار وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات.

– مخاطر التسويق والتسييل: وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لها نتيجة لعدم التطابق في التدفق النقدي لأجال عقود المقايضة أو التبديل للعملات.

- ومن أهم أدوات قياس حساسية مخاطر السوق:

تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة يتم إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم وكذلك الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق آجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة، وتبعا لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للأصول والخصوم نحو سعر الفائدة، وتركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة، وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق آجالها إن كانت على أساس سعر الفائدة الثابت، وفق أقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إن كانت على أساس سعر الفائدة المتغير ويطلق على الأصول أو الخصوم التي يعاد تقييمها بالأصول أو الخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة وتساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول والخصوم كما هو مبين[1]:

GAP= RSAs – RSLs

حيث:

تمثل الأصول ذات الحساسية إتجاه سعر الفائدة :RSAs

تمثل الخصوم ذات الحساسية إتجاه سعر الفائدة :RSLs

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح، وفي هذا الإطار لابد من توضيح ما يلي: [2]

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 105.

[2] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق،ص112.

- ❖ في حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة، أما في حال انخفاض معدلات الفائدة فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.
- ❖ في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.
- ❖ في حال كانت النتيجة صفر وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة.

- ويكون تصنيف البنوك كما في الجدول:
- **الجدول 9: تقييم أداء البنك وتصنيفه من حيث الحساسية لمخاطر السوق**

درجة التصنيف	نوع التصنيف	الملاحظة
1	قوية	متحكم في مخاطر السوق وتأثيرها ضعيف على البنك
2	مرضية	إدارة المخاطر مرضية في ضوء حجم البنك وتعقيداته
3	متوسطة	ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى تحسين ويمكن أن تأثر المخاطر على البنك
4	حدية	ضبط مخاطر السوق غير مقبول واحتمال كبير لتأثر البنك بالتغيرات العكسية لهذه المخاطر
5	غير مرضية	إدارة المخاطر ضعيفة جدا وتشكل تهديد حقيقي لمستقبل البنك

المصدر: محمد عبادي وسليم حمود، مرجع سابق، ص 475.

وبناءا على الجدول:

فالبنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (1) تتصف بالمؤشرات التالية:[1]

- درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة.
- صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.
- مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 112.

البنوك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق بـ (2):

لديه خصائص مشابهة للتصنيف (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة، أو أكثر من العوامل المذكورة.[1]

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (3):

فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.[2]

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (4):

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.[3]

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق بـ (5):

يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك. [4]

[1] نفس المرجع، ص112.

[2] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص104.

[3] نفس المرجع، ص 105.

[4] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 112.

خلاصة الفصل:

يأتي رفع مستوى الأداء على قمة اهتمامات البنوك وهي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة تمس القطاع البنكي تسمح بتوفير المناخ والظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف، حيث أصبحت البنوك في الوقت الراهن تواجه تحديات غير مسبوقة وغير متوقعة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها.

لم يكن من مناص أمام البنوك من شيء سوى البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها بما يعكس التغيرات والتطورات في العمل البنكي ومدى نجاعة الإجراءات الرقابية المطبقة في الكشف عن نقاط الضعف والتنبيه إلهيا قبل استفحالها وتعذر علاجها.

وتتبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وا إجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

وهنا برزت عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء البنكي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء البنوك ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهيارها، ومن أهم هذه معيار العائد على حقوق الملكية ومعيار القيمة الاقتصادية المضافة، إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للمؤسسات الدولية.

وتعتبر النظم التقميدية المستخدمة في تقييم أداء البنوك قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات النظم الرقابية الدولية الموحدة للبنوك المعاصرة .

وهنا برز نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك، والذي يمكنمن التعرف عن مدى كفاية رأس ماله وسلامته المالية، وكذلك التحليل الكمي والنوعي لنوعية موجوداته لتحديد سلامة عمليات استخدام أمواله، وتقييم سيولة البنك وقدرته على تسديد التزاماته، ونوعية أرباحه وتقييم إدارة البنك ومدى قدرتها على احتواء المخاطر، ومتابعة الأنشطة التشغيلية للبنك.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: محاولة قياس أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)باستخدام نظام CAMELSللتقييم البنكي

بالرغم من الإصلاحات المالية المتعاقبة للبنوك في الجزائر، يبقى النظام الهيكلي والمؤسساتي لهذه البنوك ، حيث تعد مؤسسات إنتاجية عمومية تحت وصاية وزارة المالية، بينما من الضروري أن يكون للبنوك حرية أكبر وهامش حركة أوسع في إطار وظيفة اقتصادية وتجارية محددة قائمة على التوازن المالي الداخلي، ويتعين الاستمرار في الجهود الرامية إلى تقوية الوضع المالي للبنوك الحالية حتى تتمكن من تحقيق نسبة كفاية رأس المال المستهدفة وأن تصبح قادرة على تحقيق الأرباح، حيث أن الاهتمام بحماية المودعين واستقرار النظام المالي يتطلب تقوية نشاط الرقابة البنكية، ووضع أجهزة رقابة فعالة تسمح بدفع البنوك إلى احترام المعايير البنكية.

وبعدما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على بنك تجاري جزائري، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

وبما أن البنوك الجزائرية لا تعتمد على نظام تقييم بنكي، لذلك سنحاول تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على هذا البنك.

وبهدف القيام بهذه المحاولة فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج. أما المبحث الثاني فقد حاولنا تقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

المبحث الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي، وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي (كان هذا في البداية)، لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في المنظومة البنكية الجزائرية، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على هذا البنك من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، رغم كونه فتي مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات و موظفين.

أولا : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ليشق طريقه في سوق يتميز بالمنافسة القوية ليكتسب المرتبة الأولى في الجزائر.

1. **النشأة:**

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطنيالجزائر ي بموجب مرسوم رقم82- 106 المؤرخ في 13مار س 1982،[1] وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ومزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14و الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف

[1] مرسوم رقم المؤرخ في 13 مارس1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية،الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/03/16.

التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق البنكية الجزائرية.[1]

2. تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

❖ مرحلة 1982-1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق البنكية، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي أقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.[2]

❖ مرحلة 1991-1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك، للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:[3]

1991:

تم الانخراط في نظام سويفت (SWIFT) وهو عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام1973 ومقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف وغيرها، وذلك لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

[1] http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 3 :38.
[2] http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 4 :02.
[3] نور الدين رجم، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008-2009، ص111.

:1992

تم وضع نظام (Sybu) وهو عبارة عن شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة (Système bancaire universel)، حيث يساعد هذا النظام على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى Téletraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

:1993

الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

:1994

بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

:1996

إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي.

:1998

بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك (La Carte Inter Bancaire (CIB.

❖ **مرحلة ما بعد عام2000:**

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل البنكي، هذا البرنامج حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

:2000

القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل البنكي.

كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات، مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات البنكية بسرعة قياسية.[1]

[1] http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 5 :04.

:2001

سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات البنكية تجاه العملاء.[1]

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس La Banque Assise، والخدمات المشخصة Les Services Personnalisés ببعض الوكالات الرائدة.

ومن الناحية التنظيمية ادخل أسلوب جديد في التعامل مع الزبائن وكان بنك الفلاحة رائدا فيه، والبنك الوحيد الذي اعتمد ما يسمى بالبنك الجالس وهو أسلوب يوفر الراحة التامة للزبون، ويقوم موظفون مكونون خصيصا لخدمته بتقديم كل الخدمات، هذا الإجراء لقي استحسان الزبائن وقدم إضافة نوعية للعمل البنكي في الجزائر وزاد من رقم الأعمال للبنك.

:2002

محاولة تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة في معظم وكالات البنك والذي يستمر حتى يومنا هذا، وفي السنوات الأخيرة عرف البنك إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات البنكية، تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل البنكي في الجزائر.[2]

كما عمل مسئولو بنك بدر خلال السنوات الأخيرة على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

ونظرا لهذا التطور فإنه حسب الكثير من المتخصصين والمهتمين بالجهاز البنكي الجزائري، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، ليس فقط لأنه الأكثر الانتشار عبر التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، بل ولأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والعالمي. [3]

وفي سنة 2009 أدخلت تعديلات جوهرية على نظام البنك بما يسمى بالتنظيم التجاري للوكالة، ويعتمد تقديم خدمات مشخصة بحيث يكلف كل موظف بتسيير حافظة عدد معين من الزبائن، ويمكن لكل زبون التوجه لموظف معين لخدمته فيكفل تعاملاته مما يخلق جو من الثقة بين الزبون وموظف البنك، وكذا

[1] نور الدين رجم، مرجع سابق، ص 111.

[2] http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 5 :24.

[3] نور الدين رجم، مرجع سابق، ص 112.

تطور كبير في مجال منح القروض سرعة وسهولة القيام بالعمليات مع الزبائن عن طريق الإعلام الآلي وا ٍدخال نظم وبرمجيات خاصة ملك للبنك.

3. **تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضي المرسوم رقم 82-106 مؤرخ في 13 مارس 1982، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بداءا بتدعيم فروعه علىمستو ى التراب الوطني حتى حقق ما كان يصبو إليه.

وبمعنى آخر هو بنك عمومي تأسس من رحم البنك الوطني بمقتضي المرسوم السابق الذكر أعلاه، وكان في الأصل متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية وتنمية النشاط الريفي، وقد قام البنك في العهد الاشتراكي بمرافقة مزارع ما كان يطلق عليه بالثورة الزراعية وقطاع الصيد البحري، وفي سنة 1990 صدر عن البنك المركزي الجزائري قانون النقد والقرض الذي أعطى استقلالية اكبر للبنوك وبذلك تمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من تنويع خدماته وأصبح يباشر جميع الوظائف التجارية من منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع الادخار، وتنويع توظيف الأموال وممارسة كل الأنشطة البنكية. [1]

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

بعد إنشاء البنك أسندت له مهام يقوم بها، وهذا بغية تحقيق أهداف معينة.

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:[2]

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- تمويل القطاع الفلاحي، المحروقات والصيد البحري، اعتمادا على موارده الخاصة بالإضافة إلى تلك التي زودته بها الدولة.
- تقديم الدعم المالي الضروري للنشاطات الفلاحية، خاصة التي يمارسها المؤسسات الخاصة الهادفة للتنمية الريفية.
- سعيه بصفته مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مخططات التنمية.

[1] مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

[2] http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 16 :24.

- تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في ذلك قروض الاستغلال والاستثمار والقروض الإيجارية، خاصة لدعم القطاع الفلاحي.
- تجميع عمليات القرض والخزينة.
- فتح حسابات لكل شخص تقدم بطلب لهذا الغرض.
- المشاركة في تجميع الادخار.
- ضمان سيرورة إمكانية الدفع.
- تطوير الموارد والتعاملات البنكية وكذا العمل على خلق خدمات بنكية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:[1]

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك واحترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الاطراف الاخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:[2]

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.

[1] مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

[2] نور الدين رجم، مرجع سابق، ص 115.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.

كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء، وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وا ٍستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

ويضم التنظيم المركزي: [1]

أ. مجلس إداري برئاسة المدير العام (P.D.G).

ب. مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس العام من:

المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.

المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.

المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.

[1] مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.

مديرية الاتصال والتسويق وكذا المفتشية العامة واللجان الذين يقومون بمراقبة وا ٍعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:[1]

المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E): التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات البنكية التي هي تحت مسؤوليتها.

المجموعة المحلية للاستغلال (A.L.E): تتمثل في الوكالة البنكية للبنك وتكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] نفس المرجع.

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

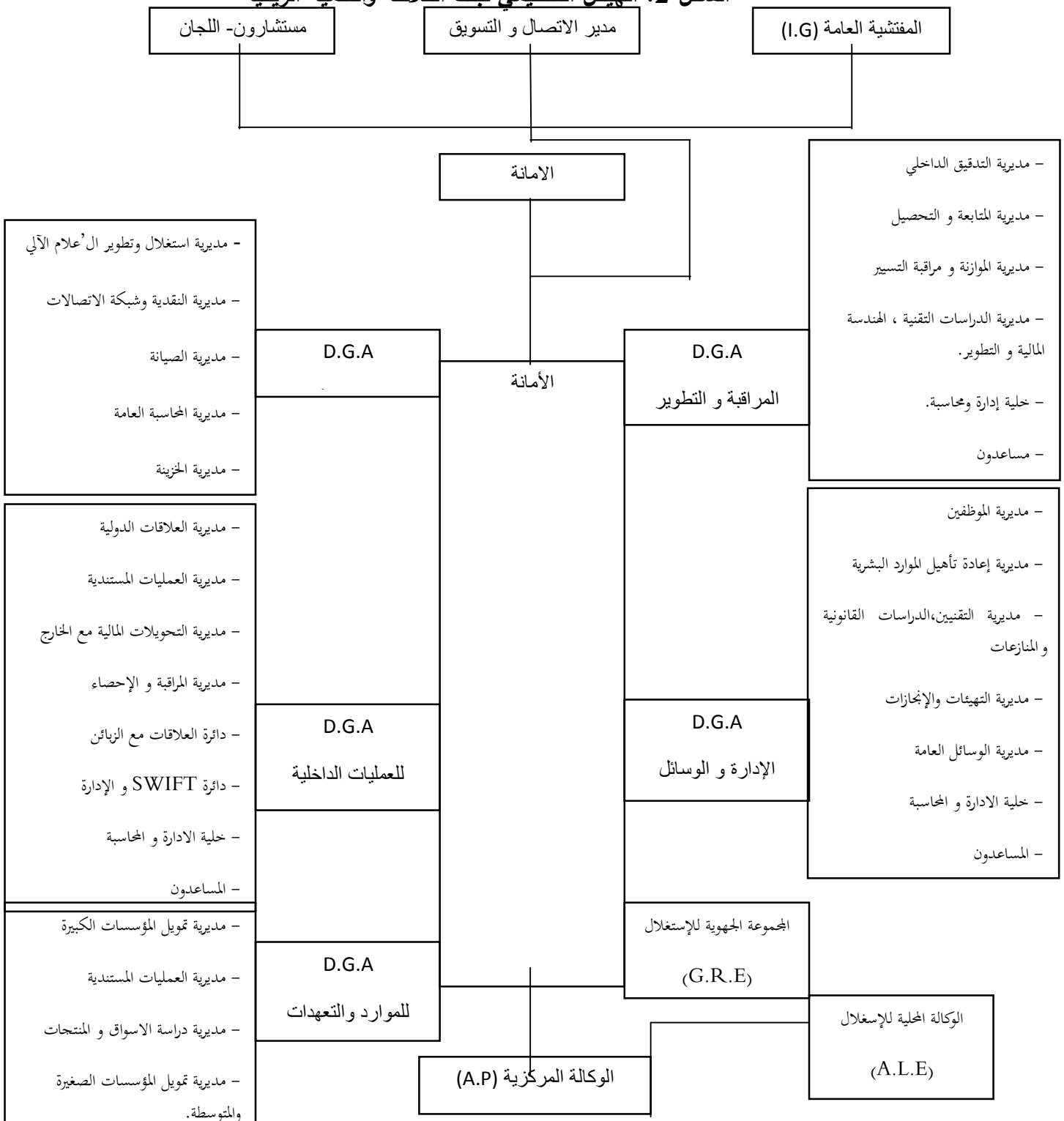

المصدر: مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج 696

تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مدينة برج بوعريريج سنة 1982 ورمزها هو696، وهي مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة برج بوعريريج في شارع حاج المقراني وسط المدينة.

وهي تملك تنظيما خاصا حيث يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة برج بوعريريج إلى المصالح التالية:[1]

أ. مدير الوكالة:

يرأس وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك؛

ب. الأمانة:

السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وا إرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد؛

ج. مصلحة التعاملات السريعة:

وهذه المصلحة تتكون من شباكين، واحد خاص بالتعاملات السريعة التي تكون بالدينار الجزائري، والآخر خاص بالعملات الصعبة؛

د. خلف المكتب Back office:

وهو غير ظاهر للعملاء يتم فيه دراسة الملفات، وهو يظم عدة مكاتب متخصصة وهي:

مكتب المقاصة، مكتب القروض، مكتب التجارة الخارجية ومصلحة الإدارة وكذا مكتب التحويلات؛

[1] مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

هـ. واجهة المكتب Front-office:

وهو المكتب الظاهر للعملاء حيث يتم استقبالهم فيه، وهو يتكون من:

- مراقب واجهة المكتب؛
- المكلف بالزبائن خاص بالمؤسسات؛
- المكلف بالزبائن خاص بالأشخاص.

والشكل التالي سيقوم بالتوضيح أكثر حول الهيكل التنظيمي للوكالة محل الدراسة:

الشكل 3: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج 696

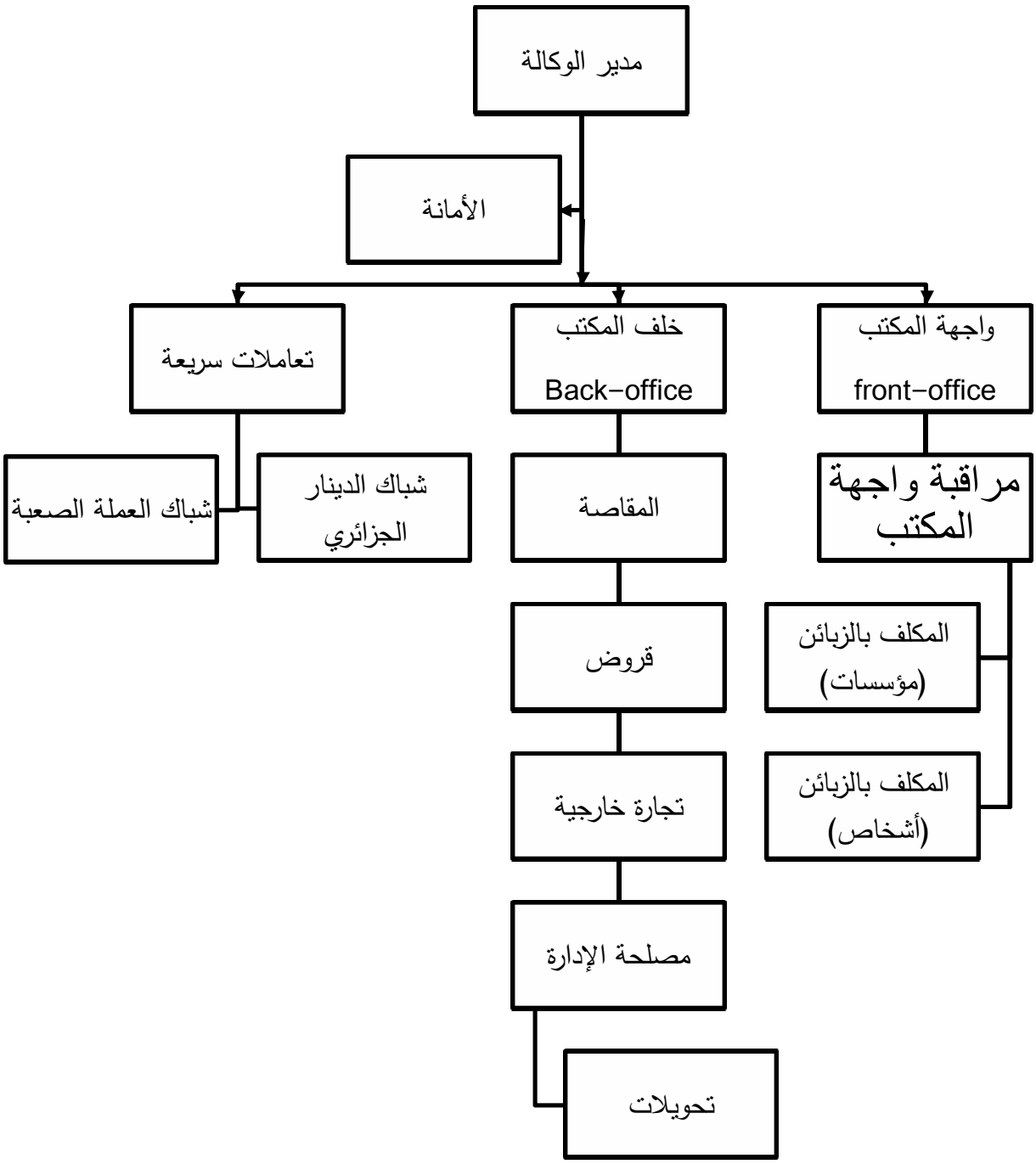

المصدر: مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

المطلب الثالث: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومقررات لجنة بازل

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الجزائرية يخضع للقواعد التي تبنتها السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض، والتعديلات التي تلته متمثلة في التوصيات الصادرة عن لجنة بازل، حيث عملت على تطبيقها بشيء من التمهل والتدرج.

أولا: القواعد الاحترازية المطبقة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم وضع مجموعة من قواعد الحذر للتسيير بهدف تدعيم مساعي السلامة البنكية، ويعتبر ما جاءت به التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م تجسيدا لتوصيات بازل الأولى، حيث يمكن أن نميز القواعد التالية:

أ. **رأس المال الأدنى:**

نصت المادة 02 من التنظيم 91/03 الصادر في 14 اوت 1991 و المادة 03 من التعليمة رقم 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بتحديد القواعد الحمائية،[1] على وجوب أن تحترم المؤسسات المالية وبصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 8% وقد جاء احترام هذه النسبة بصورة تدريجية تتوافق والمرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية والاقتصاد الوطني عموما، وكان تطبيق هذه النسبة على النحو التالي:

4 %حتى نهاية جوان 1995.

5 %حتى نهاية ديسمبر 1996.

6% حتى نهاية ديسمبر 1997.

7%حتى نهاية ديسمبر 1998.

8%حتى نهاية ديسمبر 1999.

وقد حددت المادة 05 من التعليمة 94/74 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 06 و07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموعها يشكل رأس المال الخاص للبنك، فيما بينت المادة 08 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك في ملحق خاص ينشره ويوزعه بنك الجزائر وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل1.[2]

وتقرر رفع الحد الأدنى لرأس المال المسموح به لتأسيس بنك جديد من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار وهذا بموجب التنظيم رقم 11/03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 2003/08/26.

[1] المادة 02 من التنظيم 91/03 الصادر في 14 اوت 1991.

[2] التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.

ب. معيار تقسيم وتوزيع المخاطر

حسب المادة02 من التعليمة 94/74 وحسب الفقرة (أ) و(ب) من المادة 02 من القانون 09/91 الصادر في 14 أوت 1991 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام ما يلي:

يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد المعدلات التالية بالنسبة لصافي الأموال الخاصة 40% ابتداءا من01 جانفي 1992، و30% ابتداءا من 01 جانفي 1993، و25% ابتداءا من 01 جانفي 1995.

وتكون هذه النسبة كما يلي: المخاطر المتعلقة بنفس المستفيدين < 25% الأموال الخاصة، بمعنى أنها يجب أن تكون أقل من ربع 4/1 الأموال الخاصة للبنك.[1]

ج. متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع:

لقد نصت قواعد الحذر في الجزائر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة، وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها، كما يجب على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان، ويعتبر وضع نظام لضمان الودائع من أهم مقترحات لجنة بازل لمعالجة إفلاس البنوك.[2]

د. مراقبة وضعيات الصرف:

تهدف هذه القاعدة إلى تخفيف أثر المخاطر الناتجة عن المعاملات التي تتم بين البنوك في الجزائر والخارج بالعملة الصعبة، وذلك من أجل تحقيق رقابة دائمة على مختلف العملات الأجنبية بالبنوك من خلال نسبتين حيث حسب المادة 3 من الأمر رقم 78/95 المؤرخ في 1995/12/26 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، فإن البنوك ملزمة بإحترام وبصفة دائمة نسبة لا تزيد عن 10%بين القيمة الخاصة بكل عملة أجنبية على المديين الطويل أو القصير والأموال الخاصة الصافية للبنك كما يلي[3]:

- وضعية الصرف على المديين الطويل أو القصير الخاصة بكل عملة/ الأموال الخاصة الصافية للبنك ≤ 10 %.
- مجموع وضعيات الصرف قصيرة أو طويلة المدى لجميع العملات/الأموال الخاصة الصافية للبنك ≤ 30%.

[1] المادة 2 من التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.

[2] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 120.

[3] المادة 3 من الأمر رقم 78/95 المؤرخ في 1995/12/26 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

هـ. تغطية المخاطر وترجيحها:

يحدد الأمر التنظيمي 02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في:

المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية والقضائية.

وقد تضمن التشريع الجزائري في إطار القواعد المستوحاة من توصيات لجنة بازل نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة، وهذا من خلال ترجيح لمستوى الأخطار من "0 %إلى 100 % ".[1]

ثانيا : الأقسام المعنية بتطبيق القواعد الإحترازية بالبنك

تسهر هياكل البنك حسب إختصاصها على احترام القواعد الحذرة للتسيير وهي متمثلة فيما يلي:[2]

أ. المقرات ومديريات شبكة الاستغلال:

تتمثل مهام هذه الأخيرة فيما يلي:

-عند التحليل والتفاوض على طلب قرض فإن المقرات ومديريات شبكات الاستغلال ملزمة بتطبيق نسبة تغطية المخاطر ونسبة تقسيم المخاطر؛

-تراقب المقرات التزامات زبائنها التي تبلغها شهريا إلى مديريات شبكات الاستغلال؛ هذه الأخيرة تقوم بتحديد وضعيات الشبكة وترسلها إلى مديريات القروض ومديرية متابعة وتحصيل الديون؛

-على المقرات ومديريات شبكة الاستغلال أن تقوم بتصنيف الديون طبقا لتعليمات التوجيه؛

-على المقرات أن تعلم بالنماذج الجديدة لبطاقات المتابعة والتصريح بالديون المصنفة وتحددهم على مستوى مديرية شبكة الاستغلال وهذا على أساس الأرصدة المحاسبية المبينة في وثائق المحاسبة الممسوكة في 31 ديسمبر من كل سنة، هذه الحالات يجب أن تمسك في نسختين وترسل إلى مديرية المحاسبة ومديرية متابعة وتحصيل الديون.

ب. مديرية القروض:

-تسهر مديرية القروض على احترام القواعد الاحترازية للسلطات التابعة للجان الجهوية والمركزية؛

-ويجب أن تعلم اللجنة المركزية للقرض بمستوى الملاءة.

ج. مديرية متابعة وتحصيل الديون:

تتكفل هذه الأخيرة بما يلي:

-إعداد كشوفات التصريح للديون الجارية والمصنفة.

-متابعة تحصيل الديون.

---

[1] الأمر التنظيمي 02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002.

[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القواعد الاحترازية للتسيير، منشور إلى جميع وكالات وهياكل البنك، رقم 1956، سنة 2004، ص15.

-من جهة أخرى يجب أن تعتمد مع غيرها على مناهج متجانسة لتقدير المخاطر للوصول إلى تقديرات مماثلة لكل الديون لنفس المستفيدين.

د. **مديرية المحاسبة:**

وهي مكلفة بما يلي:

-تبليغ مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك إلى الهياكل المعنية.

-تحديد الأخطار المحتملة بالأرقام.

-حساب نسبة تغطية المخاطر.

-القيام بتحديد الأخطار عن كل زبون مستفيد من قروض وذلك بتخصيص رقم انتساب موحد على مجموع الشبكة.

-يجب تبليغ كل هذه المعطيات إلى مديريات القرض، مديرية استغلال الشبكة، مديرية متابعة وتحصيل الديون، مديرية التقدير والتنظيم وكذلك إلى المفتشية العامةإلى مديريات شبكات الاستغلال.

هـ. مديرية التقدير والتنظيم:

عند استلام حساب النسب الذي قامت به مديرية المحاسبة تقوم مديرية التقدير والتنظيم بإدراجها في التحليل المالي لوثائق محاسبة البنك، وذلك عند إعداد تقارير النشاط السداسية.

و. المفتشية العامة:

وهي مكلفة بتحرير تقرير محاسبة داخلي مدقق للبنك تقوم بارساله إلى اللجنة البنكية.

المبحث الثاني :محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

يعتمد تطبيق نظام CAMELS إلى حد كبير على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للبنك، لذا قيدت هذه الدراسة على ما توفر من البيانات والمعلومات لسنتي 2012 و2013 والتي وجدت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول

سنحاول في هذا المطلب تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول وتحديد درجة تصنيف للمؤشرين وفق نظام CAMELS.

أولا: تحليل كفاية رأس المال:

اعتمد في تصنيف البنك فيما يتعلق بملاءة رأس المال وفق مكونات نظام CAMELS، معيار لجنة بازل التي حددت ملاءة رأس المال بـ 8 %.

وذلك حسب العلاقة:

(رأس المال الإجمالي / مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة الأخطار المرجحة) ≤ 8%

وبناءا على ما توفر من معطيات في الوكالة، يتم إعداد الجدول التالي:

الجدول 10: تصنيف مؤشر كفاية رأس المال "الوحدة م/دج "

البيان	2012	2013
رأس المال الأساسي	9366,5	8731
رأس المال المساند	899	765,5
إجمالي رأس المال	10265,5	9496,5
مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة الأخطار المرجحة	65364	70080
نسبة ملاءة رأس المال	%15,7	%13,5
درجة التصنيف	1	1

نوع التصنيف	قوي	قوي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

وبناءا على الجدول يمكن استنباط الشكل التالي:

شكل 4: نسبة ملاءة رأس المال

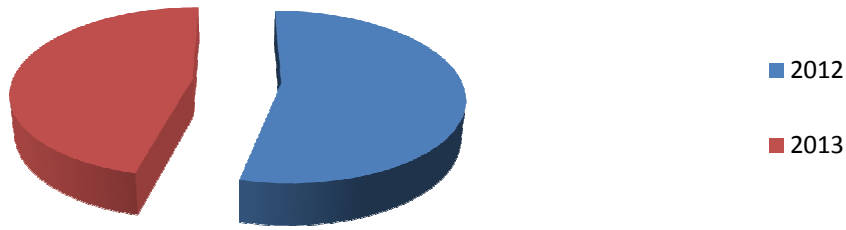

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

ومنه يمكن تحليل نتائج الجدول والشكل البياني كما يلي:

- نسبة ملاءة رأس المال لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج في سنتي 2012 و2013، أعلى من النسب المطلوبة وفق معيار لجنة بازل 8%.
- لوحظ انخفاض نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2013، مقارنة مع سنة 2012؛ مما يعني أن ملاءة رأس المال لسنة 2012 أفضل من سنة 2013.
- رغم انخفاض نسبة ملاءة رأس المال من 15,7% سنة 2012 إلى 13,5% سنة 2013، إلا أنها تبقى جيدة حسب مقررات لجنة بازل، ومستوى أداء رأس المال قوي يتم بموجبه تصنيف البنك في المستوى 1 من حيث ملاءة رأس المال.

وبما أن الوكالة محل الدراسة تصنيف رأس مالها في المستوى (1) فهي تتصف بما يلي:

- أداء قوي للأرباح.
- النمو الجيد للأصول.
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، (معقولية توزيع الأرباح تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

ثانيا: تحليل جودة أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

وكما ذكرنا في الجزء النظري فإنه يتم تحليل جودة الأصول وفق نظام CAMELS بطريقتين هما:

طريقة نسبة التصنيف المرجحة وتحسب كالتالي:

نسبة التصنيف المرجحة= (مخصصات الديون / (مخصصات الديون+رأس المال الأساسي)

أو طريقة نسبة إجمالي التصنيف، وتحسب بالعلاقة:

نسبة إجمالي التصنيف= (مجموع الأصول) / (مخصصات الديون+رأس المال الأساسي)

وفي دراستنا هاته اعتمدنا على طريقة نسبة التصنيف المرجحة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجداول التالية:

الجدول 11: تصنيف جودة الأصول بطريقة نسبة التصنيف المرجحة "الوحدة م/ دج "

البيان	2012	2013
مخصصات الديون (1)	4205,8	4187,2
رأس المال الأساسي +(1)	13572,3	12918
نسبة التصنيف المرجحة	%30,98	%32,41
درجة التصنيف	متوسط	متوسط
نوع التصنيف	3	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

وبناءا على الجدول يمكن استنباط الشكل التالي:

الشكل 5: تصنيف جودة الأصول بطريقة نسبة التصنيف المرجحة

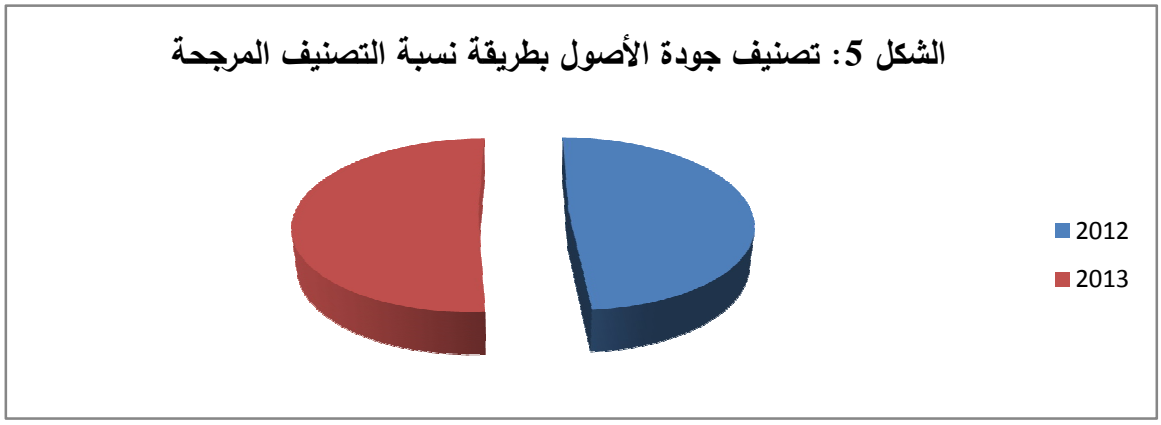

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

من الجدول والشكل يمكن ملاحظة ما يلي:

- نسبة التصنيف المرجحة صغيرة نوعا ما، مما يعني أن جودة الأصول جيدة بعض الشيء.
- ارتفاع نسبة التصنيف المرجحة من 30,98% سنة 2012 إلى 32,41% سنة 2013، مما يعني أن نسبت الديون المتعثرة زادت، وفي مقابل ذلك انخفاض في كفاءة السياسة الإئتمانية.
- أداء جودة الأصول في سنة 2012 كان أفضل من أداء جودة الأصول لسنة 2013.
- رغم هذا الارتفاع في النسبة إلا أن البنك خلال هذه السنتين كان أداء جوده أصوله متوسط، وبالتالي يقبع في المستوى 3 من درجة التصنيف وفق نظام CAMELS.

ومن هذا التحليل يمكن الحكم على الوكالة البنكية فيما يتعلق بجودة أصولها بـ:

هذا البنك يعاني من نقاط ضعف أساسية ويجب العمل على تصحيحها وإلا أدت إلى إعسار البنك، ومن أهم مميزات هذا البنك أنه يعاني من القروض المتعثرة، وحجم الديون المشكوك فيها يتجاوز بكثير المخصصات المكونة وهو ما يؤثر على نسبة كفاية رأس المال، حيث ليس لديها ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، وبالتالي سياستها الائتمانية غير فعالة بما فيه الكفاية.

وعليه لابد من قيام جهاز التفتيش والرقابة البنكية بتحليل العديد من العوامل الإضافية الآتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية:

- مدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول.
- حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية.
- مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان.
- مدى وجود تركزات ائتمانية سواء من قبل المقترضين أو الصناعة.

- مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية.
- حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

المطلب الثاني: تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة

تعتبر الربحية والسيولة عاملان أساسيان ومهمين بالنسبة لعمل البنوك، لما لهما من تأثير مباشر على سلامة البنك، وفي هذا المطلب سنتناول تقييم كل من الربحية والسيولة في الوكالة محل الدراسة، وهذا التقييم يكون وفق نظام CAMELS.

أولا: تقييم الربحية:

تعتبر جودة الأصول ذات تأثير مباشر وكبير على الأرباح، غير أنه لبيان مدى تأثير هذه الأصول على الأرباح في الأجل القصير، وتقييم الربحية وفق نظام CAMELS يكون وفق عدة مؤشرات، ولكن سنتناول في تحليلنا مؤشر معدل العائد على الأصول ويحسب كالآتي:

العائد على الأصول = صافي الدخل /إجمالي الأصول

وكانت نتائج هذا المؤشر كما في الجدول التالي:

الجدول 12: تصنيف الوكالة من حيث الربحية بطريقة العائد على الأصول "الوحدة م/ دج "

البيان	2012	2013
صافي الدخل	5364,1	7054,9
إجمالي الأصول	94405,4	113752,2
العائد على الأصول	%5,68	%6,20
درجة التصنيف	قوي	و ي
نوع التصنيف	1	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

ومنه يصبح لدينا الشكل التالي:

الشكل 6: العائد على الاصول

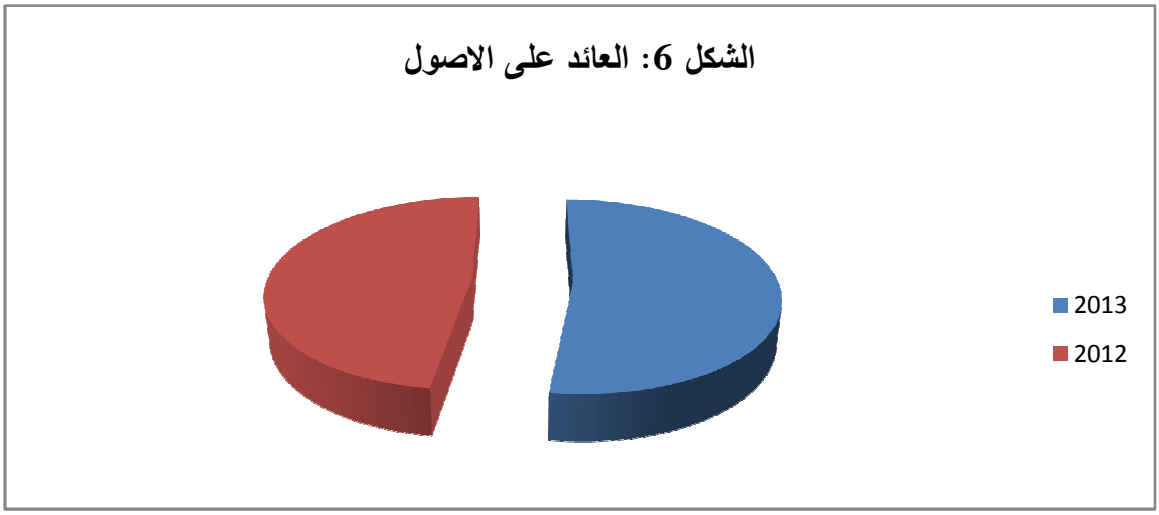

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

باستخلاص النتائج من الجدول والشكل يمكن ملاحظة أن هناك ارتفاع في نسبة ربحية الوكالة البنكية، حيث ارتفعت من 5,68% سنة 2012 إلى 6,20% سنة 2013، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن الوكالة لها ربحية قوية وجيدة خلال السنتين حيث تقبع في المستوى (1)، وبالتالي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج تتصف بما يلي:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
- نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

ولكن الأمر يتطلب أيضاً قيام جهاز الرقابة والتفتيش البنكي بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر والقضايا التالية لدى إجراء التفتيش وهذا بغية الاستمرارية في تحقيق أرباح عالية وزيادتها عبر الزمن كما يلي:

- مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة) غير عادية.
- مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة.
- مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.
- مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات البنكية المعتادة.
- مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال.

- تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات البنكية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة.
- مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية.
- مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة.
- مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات البنكية.

وكل هذا سيؤدي إلا الاستمرارية وزيادة كسب ثقة العملاء، واستقطابهم لإيداع أموالهم في البنك وتحقيق الأرباح، وكذا استقطاب أصحاب العجز المالي لطلب القروض بغرض تمويل مشاريعهم وتوسيعها وبالتالي مساهمة الوكالة في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: تحليل السيولة:

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكون لهذا النظام مثل عناصر جودة الأصول والأرباح ورأس المال، ورغم ذلك فقد ينظر البعض إلى عنصر السيولة بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في المشكلات وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدنى جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال ومن ثم تدنى مستوى التدفقات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر بالتالي على أوضاع السيولة.

إن تحليل عنصر السيولة يستند إلى العديد من النسب المالية، إلا أننا في تحليلنا للوكالة محل الدراسة اعتمدنا على نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع=(حجم الأصول السائلة) / (إجمالي الودائع)

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

الجدول 13: تصنيف البنك من حيث السيولة "الوحدة م/ دج "

البيان	2012	2013
حجم الأصول السائلة	5536	11758,9
إجمالي الودائع	78834,7	96940,2
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع	%7,02	%6,20

درجة التصنيف	حدي	حدي
نوع التصنيف	4	4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

وبناءا على الجدول يصبح لدينا الشكل التالي:

الشكل 7: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع

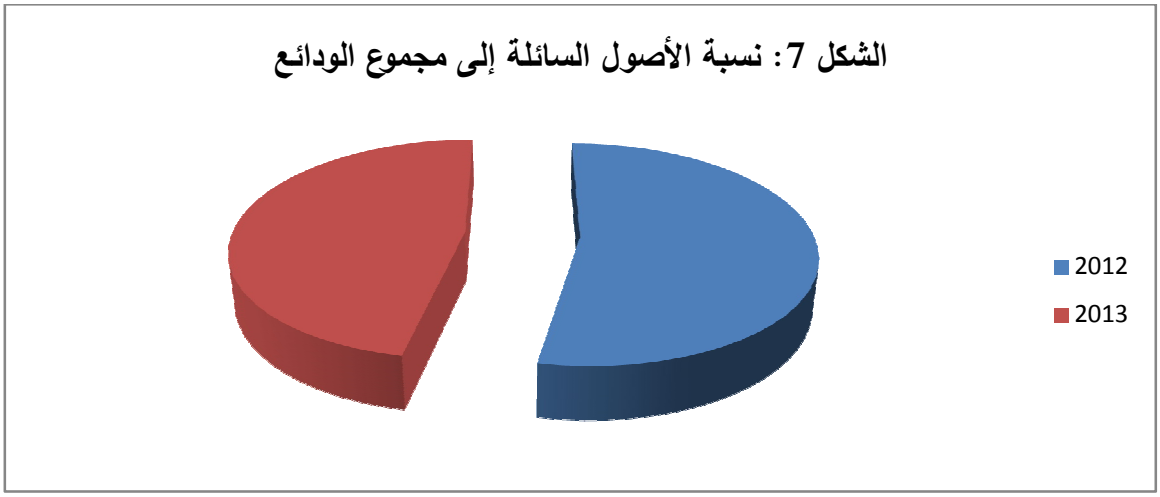

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل البياني أن:

- إنخفاض النسبة خلال السنتين مما يعني ان الوكالة تشهد مشاكل من حيث السيولة.
- إنخفاض في نسبة السيولة من 7,02 %سنة 2012 إلى 6,2% سنة 2013، أي أن الإدارة لم تتخذ التدابير اللازمة لتفادي مشكلة السيولة.
- رغم أن أعلى نسبة كانت في 2012، إلا أن الوكالة في كلتا السنتين كان أداءها من حيث السيولة حدي وتقبع في المستوى (4).

وبما أن الوكالة تقبع في المستوى (4) فيمكن القول أن وضعها:

- يشهد مشاكل حادة في السيولة وا ٍذا استمر الوضع سوف تنتقل الوكالة إلى مستوى أدنى (غير مرضي).
- مستوى السيولة خطير يعكس عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- الوضع يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة وضمان تلبية البنك لطلبات السحب الفورية.

المطلب الثالث: تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق والتقييم الكلي للوكالة

تعتبر الإدارة هي العقل المدبر في البنك، والذي بدوره ينشط في سوق تواجهه فيه عدة مخاطر، وفي هذا المطلب سنتناول تقييم إدارة البنك محل للدراسة وكذا حساسيته اتجاه مخاطر السوق، وفي الأخير سنقوم تقييم الوكالة ككل أي التقييم الكلي الذي أشرنا إليه في الجزء النظري.

أولا: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة من منظور نظام CAMELS:

تشمل الإدارة جميع المدراء الرئيسيين ومجلس الإدارة، وهي مؤشر معنوي يصعب تقييمه كميا، إلا أن الباحثين تمكنوا من وضع مؤشرات تساعد في تقييم الإدارة والحكم عليها وعلى فعاليتها، ومن هذه المؤشرات هامش الربح ومنفعة الأصول.

وفي دراستنا هذه وتحليلنا لإدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، اعتمدنا على المؤشر ين معا للحكم على إدارتها، والذي يحسبان وفق العلاقات التالية:

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول (AU) = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

الجدول 14: تصنيف البنك حسب كفاءة وفعالية الإدارة "الوحدة م/ دج "

البيان	2012	2013
صافي الدخل	5364,1	7054,9
إجمالي الإيرادات	34572,3	40873,3
هامش الربح	%15,51	%17,26
إجمالي الأصول	94405,4	113752,2
منفعة الأصول(الكفاءة)	%36,62	%35,93

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

وبالاعتماد على النتائج يمكن رسم الشكل البياني التالي:

الشكل 8: تصنيف البنك حسب كفاءة وفعالية الإدارة

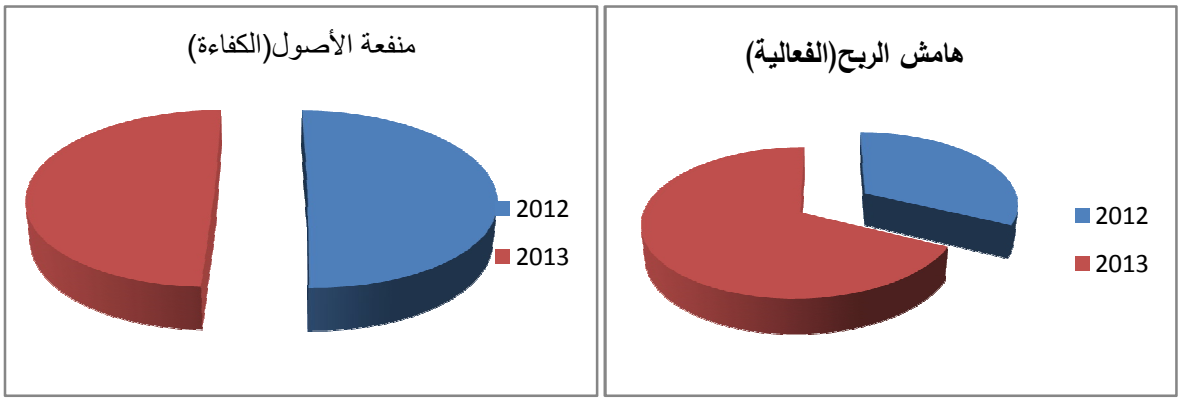

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

بالنظر إلى الجدول والشكل البياني يتضح لنا مالي:

- هناك إرتفاع في هامش الربح من 15,51% سنة 2012 إلى 17,26% سنة 2013، مما يعني أن هناك زيادة لفعالية الإدارة في مراقبة والتحكم بالتكاليف خلال خذه الفترة؛
- بالرغم من هذا الإرتفاع في الفعالية إلا أن هذه النسبة تبقى صغيرة وضعيفة في التحكم بالتكاليف وعليه يتوجب على الإدارة بذل جهد أكبر لمراقبة التكاليف؛
- أما إذا نظرنا إلى منفعة الأصول فنجد أنها انخفضت من 36,62% سنة 2012 إلى 35,93% سنة 2013 إلا أنه انخفاض طفيف؛
- هذا الإنخفاظ في منفعة الأصول يعني انخفاظ كفاءة الإدارة في تسير أصولها، ولكن رغم هذا الإنخفاض إلا أن نسبة كفاءة الإدارة في تسيير الأصول خلال سنتي محل الدراسة تبقى لابأس بها وليست في مستوى الخطر.

وعلى الرغم من أننا لا نملك نسب معيارية التي تمكننا من قياس مدى ملائمة النسب الموضحة أعلاه، إلا أنه يمكن القول أن إدارة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج أقل فعالية في التحكم بالتكاليف وأكثر كفاءة في تسيير أصولها، وبالتالي حسب منظور نظام CAMELS، فإن أداء إدارة الوكالة هو أداء متوسط .

وحسب نظام CAMELS فإن الإدارة التي مستواها متوسط فهي تظهر نقاط ضعف رئيسة في واحد أو أكثر من القضايا التي يتعين على الإدارة أخذها في الاعتبار والمذكورة سابقا في الجزء النظري، حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية

والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية أو الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ثانيا: تحليل حساسية أخطار السوق:

في ضوء التطورات المالية والبنكية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر.

وفي دراستنا لهذا المؤشر في الوكالة محل الدراسة اقتصرنا على مدة حساسية البنك لمخاطر أسعار الفائدة، وهذا من خلال دراسة النسبة التالية:

GAP= RSAs – RSLs

حيث:

تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة :RSAs

تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة :RSLs

وكما ذكرنا في الجزء النظري فإن هذه النسبة تقيس الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح، وفي هذا الإطار لابد من توضيح ما يلي: [1]

- ❖ في حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة، أما في حال انخفاض معدلات الفائدة فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.
- ❖ في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.

[1] احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق،ص112.

- في حال كانت النتيجة صفر وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة.

بالنسبة لهذا المؤشر لا يوجد معيار محدد لهذه النسبة وكل إدارة بنك مطالبة بنسبة مستهدفة تراها مناسبة، وذلك حسب التغيرات المتوقعة في معدلات الفائدة.

وكانت نتائج الدراسة في البنك كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 15: تصنيف البنك حسب الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة "الوحدة م/ دج "

البيان	2012	2013
RSAs	21175	27250
RSLs	8414	11274
GAP	12761	15976

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

وبناءا على الجدول يصبح لدينا الشكل التالي:

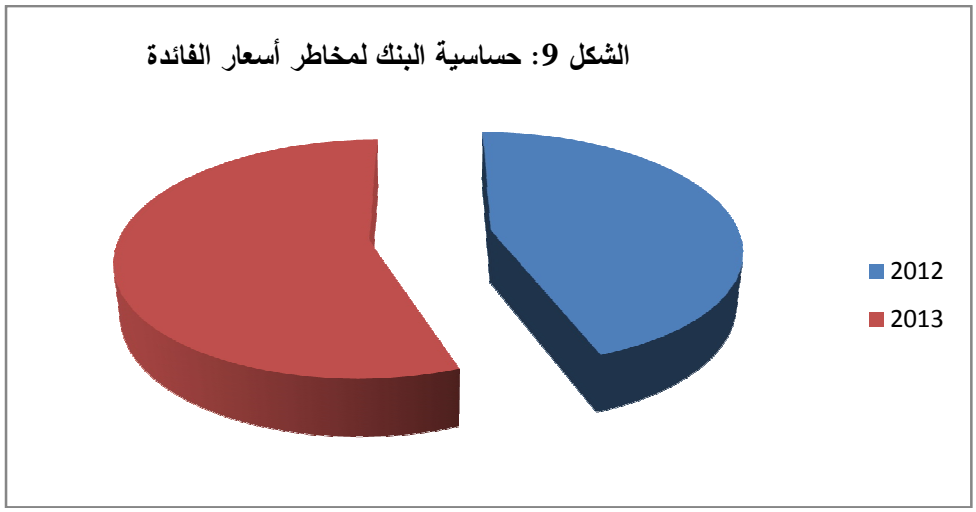

المصدر: مستخرجات برنامج Excel

وعلى الرغم من عدم توفر النسب المستهدفة من الوكالة البنكية محل الدراسة، وهذا حتى يتم مقارنتها مع النسب الظاهرة في الجدول ومن ثمة حساب الانحرافات الموجودة وقياس مدى تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على عوائد البنك، إلا أن النتيجة في كلتا السنتين كانت موجبة، وبالتالي فإن أسعار الفائدة ستؤثر كالتالي:

- ❖ إذا ارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.
- ❖ أما إذا انخفضت معدلات الفائدة فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.

ثالثا: التقييم الكلي لأداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج وفق نظام CAMELS:

وكما ذكرنا سابقا أن هناك نوعين من التصنيف تصنيف جزئي أي تصنيف لكل مؤشر من مؤشرات نموذج CAMELS على حده، وتصنيف آخر هو التصنيف الكلي أي للبنك ككل.

إن التصنيف الكلي يعتمد على نتائج التصنيف الجزئي للمؤشرات المكونة للنموذج، بحيث يحدد لكل مؤشر تصنيف رقمي من 1إلى 5، ودرجة التقييم تكون كالتالي:

الجدول 16: درجات تصنيف كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMELS

رقم التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوي	من 1- 1.4
2	مرضي	من 1.5-2.4
3	متوسط	من 2.5-3.4
4	حدي	من 3.5- 4.4
5	غير مرضي	من 4.5 - 5

المصدر: محمد عبادي و سليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، منشورات مخير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص470.

وبناءا على التصنيف الجزئي لكل مؤشر من مؤشرات نظام CAMELS، والذي تناولاناه في دراستنا التطبيقية هته لسنتي 2012 و2013، حيث كانت هته الدراسة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج، سنقوم بتقييم أداء هذه الوكالة ككل وفق نظام CAMELS، وهذا إعتمادا على التصنيف الجزئي الذي تناولناه سابقا وا إسقاط نتائجه على جدول التصنيف الكلي، وعليه كانت النتائج كما في الجدول الموالي:

الجدول 17: التقييم الكلي لأداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج

البيان	2012		2013	
	نوع التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	قوي	1	قوي	1
جودة الأصول	متوسط	3	متوسط	3
فعالية الإدارة	متوسط	–	متوسط	–
الربحية	قوي	1	قوي	1
السيولة	حدي	4	حدي	4
درجة التقييم	2,25		2,25	
التصنيف الإجمالي	2		2	
نوع التصنيف	مرضي		مرضي	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للوكالة

ما نلاحظه من الجدول أن أداء الوكالة خلال السنتين الأخيرتين لم يتغير وبقي ثابت، ولكن بالرغم من هذا الثبات إلا أنه حصل على درجة تصنيف (2)،و عند إعطاء هذا التصنيف فأن ذلك يعني بأن الوكالة يتمتع بمركز مالي سليم، مع وجود بعض المشاكل تحت السيطرة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديدات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة البنكية الأساسية.

خلاصة الفصل:

إن التغيرات الناجمة عن الإصلاحات الإقتصادية كشفت عن النقائص وعجز أجهزة التنظيم الحالية، حيث أن التأخير في تكييف المنظومة البنكية، جعل المعايير المعمول بها في القطاع لا تتماشى مع المقتضيات الجديدة.

وقد حاولنا في هذا الفصل، تطبيق نظام التقييم الأمريكي CAMELS على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج، حيث بينت النتائج أن الوكالة تعاني من بعض النقائص نقاط الضعف ولكنها ليست بمستوى الخطر الذي يهدد كيانها، إلا أنه ينبغي عليها بذل المزيد من الجهد للمحافظة على هذا المستوى من الأداء ولم لا تحسينه أكثر.

الواقع أن نظام CAMELS دل على أن حجم وفعالية الأداء في الوكالة محل الدراسة قد حققا نموا كبيرا، ومع ذلك مازالت هناك الحاجة إلى إصلاحات أخرى لتعزيز الوفرات المالية والنهوض بالتخصيص الفعال للموارد وخاصة فيما يتعلق بالسيولة.

الخـــاتمة العـــامة

الخاتمة:

التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، فأداء البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، وبالتالي فإن تحسين الأداء يسمح للبنوك من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

ويتوقف نجاح المؤسسات المالية والبنوك في تحقيق أهدافها على حسن إدارتها لمصادر أموالها واستخداماتها بما يحقق نفعا، كما يعتمد إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة وعلى وجود أنظمة فعالة ومحكمة للمحاسبة والرقابة وتقييم الأداء بشكل يضمن انتظام إنجاز الأعمال.

وظهرت الحاجة إلى وجود تعاون دولي في مجال الرقابة على أعمال البنوك كمسألة هامة وأساسية على الساحة البنكية الدولية، خاصة في ظل النمو الهائل للتبادل التجاري الدولي، فكانت أولى الخطوات في مجال الرقابة البنكية الدولية متمثلة في اتفاقية بازل عام 1988 والذي على أساسها تقدر السلامة المالية للبنوك، وقد وضع هذا الاتفاق الخطوط الإرشادية للاحتياطات البنكية المالية ضد المخاطر الائتمانية غير المتوقعة، كما يهدف إلى تطوير ظروف تنافسية متوازنة عبر الدول للبنوك ذات النشاط الدولي.

غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل إقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان إستمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والإستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات وممارسة النشاط، لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولا إلى ترسيخ التسيير الحسن، والفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول إلى غاية البنك.

من بين الأدوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال، هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء، فالبنك يجب عليه إختيار المؤشرات والمعايير التي تسمح له بتقييم والحكم على أدائه خلال فترة معينة.

تقيّم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وا ٍصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

إن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب البنك فيتحقيقه، وا ٍن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفأة ورشيدة.

انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 90-10المتعلق بالنقد والقرض و الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، وحيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية على استقلاليتها اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

وتتمثل مختلف أدوات الرقابة في القواعد الأساسية لاتفاقيات بازل الثانية والتي تهدف إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر، وفي سبيل تحقيق ذلك حاولت عدة جهات رقابية استخدام نظام لتقييم المخاطر، وقد تم التطرق في بحثنا هذا إلى أهم هذه النظم وهو النظام الأمريكي CAMELS الذي يعالج مشاكل البنوك في ستة مجالات وهي :رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق وحاولنا تطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج.

نتائج الدراسة:

1. رغم ما وفرته الإصلاحات النقدية وخاصة قانون النقد والقرض من ظروف إيجابية كتحرير أسعار الفائدة وتحرير النظام المالي، أي إعطاء صبغة حقيقية وفعالة لقواعد اقتصاد السوق، إلا أن الوضع الاقتصادي بقي جامدا، وتراكمت الاختلالات في جميع القطاعات؛
2. حسب تعليمات وتنظيمات بنك الجزائر يلاحظ أنها مستوحاة من معايير لجنة بازل الأولى وأنه لا يفرض على البنوك الجزائرية تطبيق نظام تقييم بنكي داخلي؛
3. تتمثل أهمية نظام التقييم البنكي CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في البنوك بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها، وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل البنكي وتدعيم فعاليته؛

4. يعمل نظام التقييم البنكي CAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء البنك ومقارنته مع مستوى الصناعة في المحيط البنكي مما يساهم في رسم خطط للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى معالجة خاصة؛
5. تدني مستوى الرقابة الداخلية والخارجية للبنوك وعدم صرامتها؛
6. ضعف المستوى التكويني والتأهيلي لإطارات وموظفي البنوك، بالرغم من ارتفاع عدد الإطارات في السنوات الأخيرة؛
7. غياب الاتصال والتنسيق بين مختلف الهياكل وهيئات المنظومة البنكية، بل حتى داخل البنك الواحد، وكذلك الافتقار إلى نظام إعلامي ضمن المنظومة البنكية لتوضيح وشرح الأطر التشريعية والتعليمات التطبيقية، هذا ما أدى إلى ضعف الثقة بين الأفراد والبنوك؛

أما بتطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل وبذلك تم منح التصنيف رقم(1) لرأس مال البنك بمعنى أنه يملك رأس مال جيد.
- تعاني الوكالة محل الدراسة من مشكلة تزايد القروض المتعثرة وهذا ما جعلنا نمنح أصوله التصنيف رقم (3) حسب النظام المطبق.
- تحقق الوكالة أرباحا جيدة تضمن له البقاء وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم (1).
- تعاني الوكالة محل الدراسة من مشاكل حادة في السيولة وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم (4).
- تتميز وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج حسب النظام المطبق بموقف سليم نسبيا، لكن تواجهه بعض نقاط الضعف وعليه معالجتها قبل استفحالها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولي: التطور الاقتصادي في العالم جعل الجزائر تتخذ عدة إصلاحات في النظام البنكي ليتماشى والتطورات الراهنة.

هذه الفرضية صحيحة فهذا ما تم إثباته في الفصل الأول، حيث يعتبر النظام البنكي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962، تشكل في البداية

من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذه الفترة، ثم بدأت نواة تشكل النظام البنكي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، ليمر تطور النظام البنكي الجزائري بعدة إصلاحات نذكر منها إصلاح 1971 المتضمن تنظيم البنوك، لتليه عدة إصلاحات بالرغم من هذه في نهاية الثمانينات إتضح أنه لتكفي للانخراط في عجلة إقتصاد السوق، مما أستدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض سنة 1990، ثم إصلاح 2001وا إصلاح 2003.

الفرضية الثانية: تقييم الأداء في البنوك التجارية هو قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ومعاييره تختلف من دولة لأخرى، وكذلك تختلف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، فمنها نموذج العائد على حقوق الملكية وحقوق الملكية والقيمة المضافة ونموذج Camels.

هذه الفرضية صحيحة، فهذا ما تم إثباته في الفصل الثاني حيث يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداءوا ذ يعد تقييم الأداء ودراسة مؤشراته امتدادا للتطور في الرقابة المالية، وقد اهتم الباحثون في مجال البنوك بمتابعة تطور مؤشرات الأداء، وهي تختلف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء،وكذا من دولة لأخرى.

الفرضية الثالثة: نظام CAMELS من أهم المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك والتي تعمل على توجيه إنذار لمتخذي القرار، وهو يحتوي على مجموعه من المؤشرات تبين لنا مدى سلامة واستقرار النظام البنكي من خلال الكشف على نقاط القوة والضعف في البنك.

هذه الفرضية صحيحة، فهذا ما تم اثباته من خلال الفصل الثاني والثالث، حيث أن نظام CAMELS هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة در جة تصنيفه، ويعتبر المعيار احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، ويعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك، ويعتمد على ستة (6) أنواع من المؤشرات يرمز لها بالرمز CAMELS ويشير كل حرف من أحرف هذه الكلمة إلى مؤشر معين.

الفرضية الرابعة: وجود حالة ضعف في مستوى الأداء في الوكالة محل الدراسة.

هذه الفرضية غير صحيحة، حيث بينة الدراسة في الفصل الثالث أن الوكالة البنكية كان أداءها مرضي وهذا وفق مؤشرات نظام CAMELS.

الإقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإننا نوصي ونقترح بعض التدابير والتوصيات الممكنة في تحسين أداء البنوك الجزائرية والتي في اعتقادنا تنحصر في النقاط التالية:

1) تعميق الإصلاحات البنكية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة البنكية العالمية.
2) تحديث وعصرنة المنظومة البنكية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر.
3) يجب على البنوك أن تزيد من ميزانيات التكوين والتأهيل حتى تحسن من مستوى إطاراتها وموظفيها.
4) متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة المتخصصة مثل نظام CAMELS والإستفادة من خبرات البنوك العالمية في هذا المجال.
5) تحديث وعصرنة نظام المعلومات والدفع في البنوك الجزائرية، والإسراع في تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية و آلية نظام الدفع.
6) توثيق المشاكل التي واجهت البنك وأسبابها وطرق معالجتها بتقارير خاصة بهدف تراكم الخبرة وزيادة كفاءة الإدارة من أجل الحد من التعرض لهذه المشاكل مستقبلا.
7) تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات السحب، وبطاقات الإئتمان، ومنح تحفيزات جبائية للتجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الإئتمان.
8) تنويع الخدمات البنكية والاهتمام بجودة الخدمة البنكية والوصول إلى إرضاء رغبات الزبائن.

آفاق البحث:

يبقى أن نشير إلى أن هذا البحث المتواضع ما هو إلا لبنة في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد ومنها:

- دور نظام التقييم البنكي CAMELS في دعم الرقابة على البنوك الإسلامية.
- دور نظم التقييم المصرفية في التنبؤ بالأزمات المصرفية.
- واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ومتطلبات تطبيق بازل الثانية.
- مدى إمكانية تطبيق بازل الثالثة وملاءمتها للمنظومة المصرفية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: اللغة العربية:

I. الكتب:

1. ابراهيم منير هندي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996.
2. أحمد إسماعيل الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
3. الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. الفضلي عبد الهادي، معاملات البنوك التجارية، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، لبنان، 2008.
5. القزويني شاكر، محاظرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
6. القزويني شاكر، محاضرات في إقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
7. أمين خالد عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
8. العصار رشاد ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
9. الصيرفى محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
10. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
11. جابر طه عاطف عبد الرحيم، تنظيم وا إدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
12. وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
13. زغلول ميراندا رزق،النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها التعليم المفتوح، كلية التجارة، مصر، 2008-2009.
14. زهير ثابت، كيف تقيم أداء الشركات والعاملين، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
15. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل والتوزيع، ط2، الوراق للنشر، عمان، الأردن.
16. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17. حسين محمود الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
18. حسن فلاح عداوي الحسني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
19. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
20. محمد أحمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
21. محمد عبد الفضيل أحمد، الأوراق التجارية وعمليات البنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
22. عبد الله عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
23. عبد العال طارق حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
24. عبد الفتاح عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2004.
25. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.
26. تادرس صبحي قريصة ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
27. خالد محمد بني حمدان ووائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأزدن، 2009.
28. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي البنوك التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية الأسواق المالية الأزمات المالية، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.

II. الرسائل والمذكرات:

1. بورقبة شوقي، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون تاريخ.
2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المذخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. بلاسكة الصالح، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
4. بلاغ سامية ، دراسة الرقابة على الإئتمان المصرفي في الجزائر، 1990-2000، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003.

5. بن الصم أحمد، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
6. بن عيسي شافية، أثار وتحديات الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
7. لونيسي هدى، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
8. نور الدين احمد الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون تاريخ.
9. عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
10. عبد الله علي شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
11. عبد الله علي شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية على البنوك التجارية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
12. عبد الرضا علي عبد الرضا حمودي العميد،مؤشرات الحيطة الكلية وا إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، بحث مقدم للمديرة العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ.
13. رجم نور الدين، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008-2009.

III. المجلات والتقارير:

1. جموعي محمد قريشي، تقيم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد3، 2005، عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
2. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
3. مالك أحمد الرشيد، مقارنة بين معياري Camel و Cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.

4. موفق عباس باقر شكارة، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 18، 2012، المعهد العالي للمحاسبة والمالية، بغداد.
5. محمد نور ثابت كاظم، تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5، العدد 10، 2013، كلية التربية، سامراء.
6. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008.
7. مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، يوليو 2012.
8. سعيدي يحي وتوفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. عطية مهدي موحي الجبوري، مؤشرات الأداء الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، مجلد 14، العدد1، مجلة جامعة بابل، العراق، 2002.

IV. الملتقيات:

1. بوعبدلي أحلام وخليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات–،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.
2. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات، جامعة الشلف أيام 14–15 ديسمبر 2004.
3. بلقلقة ابراهيم وعبد الله الحرتسي حميد، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية وفقا لإطار منسجم مع بازل 2، الملتقى الدولي الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5–6 ماي 2009.
4. ناصر سليمان، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، فندق الهيلتون، الجزائر، 8–9 ديسمبر 2013.
5. عبادي محمد وسليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009. منشورات مخير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة.

6. صاطوري الجودي، مؤشرات قياس الأداء التسويقي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، منشورات مخير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة.
7. شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان جاريه، تقييم كفاءة النظام المصرفي، الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببشار، 24-25 أفريل 2006.

V. القوانين والمراسيم:

1. المادة 114 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
2. المادة 11 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
3. المادة 13 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
4. المادة 16 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
5. المادة 114 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
6. المادة 110، 111، 112، 113 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
7. المادة 115 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
8. المادة 130 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
9. مرسوم رقم المؤرخ في 13 مارس1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية،الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/03/16.
10. المادة 02 من التنظيم 91/03 الصادر في 14 اوت 1991.
11. التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.
12. المادة 2 من التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.
13. المادة 3 من الأمر رقم 78/95 المؤرخ في 1995/12/26 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.
14. الأمر التنظيمي 02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر2002.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie, Vol 19, N1, 2004, p. 78.
2. Anne-Claudecreusot، Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, pp: 2-4.
3. Examiner orientation, bank rating system, report on safety andsoundness specialty module, 1998.

- **مواقع الأنترنات:**

1. www.jotaaccount.blogspot.com, page consulte le 30/04/2014.
2. www.ar/wikipedia.org
3. http://www.badr-bank.dz page consultée le 13/05/2014 a 4 :02.

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ
الفصل الأول: أساسيات حول البنوك والمنظومة البنكية الجزائرية.....6
المبحث الأول: ماهية البنوك الّتجارية.....7
المطلب الأول : نشأة البنوك ومفهومها.....7
أولا: نشأة وتطور البنوك 7
ثانيا: مفهوم البنوك.....8
المطلب الثاني: أنواع البنوك وأهميتها 9
أولا: أنواع البنوك 9
ثانيا: أهمية البنوك.....17
المطلب الثالث :وظائف البنوك الّتجارية وأهدافها 17
أو ّلا: وظائف البنوك التجارية 17
ثانيا: أهداف البنوك التجارية 20
المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري 22
المطلب الأول: النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض 22
أو ّلا: مرحلة إقامة جهاز بنكي 22
ثانيا: الإصلاح المالي والبنكي لعام 1971.....25
ثالثا: الإصلاحات البنكية الأساسية.....27
المطلب الثاني: قانون النقد والقرض والمعطيات الجديدة للنظام البنكي 29
أولا: مضمون قانون النقد والقرض.....29
ثانيا:أهداف قانون النقد والقرض.....30
ثالثا: هيكل النظام البنكي في ضوء قانون النقد والقرض 31
المطلب الثالث: وضعية النظام البنكي في المرحلة الراهنة 34
خلاصة الفصل: 37
الفصل الثاني: نظم تقييم أداء البنوك التجارية.....39
المبحث الأول :مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية 40

المطلب الأول :مفاهيم أساسية في تقييم الأداء 40
أولا: مفهوم الأداء وأهميته..... 40
ثانيا:تقييم الأداء وأهميته 41
ثالثا: الأسس العامة لتقييم الأداء 44
المطلب الثاني: دراسة نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية 45
أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):..... 46
ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) 50
ثالثا: نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS 51
المبحث الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS..... 60
المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول..... 60
أولا: كفاية رأس المال 60
ثانيا: جودة الأصول 64
المطلب الثاني: تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة 67
أولا: مؤشر الربحية 67
ثانيا: مؤشر السيولة..... 69
المطلب الثالث: تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق..... 71
أولا: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة من منظور نظام CAMELS 72
ثانيا: تحليل حساسية أخطار السوق 74
خلاصة الفصل 78
الفصل الثالث: محاولة قياس أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)باستخدام نظام CAMELS للتقييم البنكي..... 80
المبحث الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) 81
المطلب الأول: البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 81
أولا : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 81
ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه 85
ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 87

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج 696 90
المطلب الثالث: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومقررات لجنة بازل 93
أولا: القواعد الاحترازية المطبقة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 93
ثانيا : الأقسام المعنية بتطبيق القواعد الإحترازية بالبنك 95
المبحث الثاني :محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 97
المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول..... 97
أولا: تحليل كفاية رأس المال 97
ثانيا: تحليل جودة أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 99
المطلب الثاني: تقييم الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة 101
أولا: تقييم الربحية 101
ثانيا: تحليل السيولة..... 103
المطلب الثالث: تقييم الإدارة وتحليل حساسية أخطار السوق والتقييم الكلي للوكالة..... 105
أولا: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة من منظور نظام CAMELS 105
ثانيا: تحليل حساسية أخطار السوق 107
ثالثا: التقييم الكلي لأداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج وفق نظام CAMELS 109
خلاصة الفصل 111
الخاتمة 113
قائمة المراجع 119
فهرس المحتويات 126

فهرس الجداول

الجدول 1: مؤشرات قياس المخاطر 48
الجدول2 : الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على درجة التصنيف 58
الجدول 3: درجات تصنيف كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMELS 60
الجدول 4: تقييم أداء المصرف من حيث الكفاية الحدية لرأس المال:..... 63
الجدول 5: تصنيف جودة الأصول 64
الجدول 6: تصنيف أداء البنك من حيث مؤشر الربحية..... 68
الجدول 7: تقييم أداء البنك وتصنيفه من حيث السيولة..... 71
الجدول 8: تقييم أداء البنك وتصنيفه من كفاءة وفعالية الإدارة..... 73
الجدول 9: تقييم أداء البنك وتصنيفه من حيث الحساسية لمخاطر السوق 76
الجدول 10: تصنيف مؤشر كفاية رأس المال "الوحدة م/دج " 97
الجدول 11: تصنيف جودة الأصول بطريقة نسبة التصنيف المرجحة "الوحدة م/ دج " 99
الجدول 12: تصنيف الوكالة من حيث الربحية بطريقة العائد على الأصول "الوحدة م/ دج " 101
الجدول 13: تصنيف البنك من حيث السيولة "الوحدة م/ دج " 103
الجدول 14: تصنيف البنك حسب كفاءة وفعالية الإدارة "الوحدة م/ دج " 105
الجدول 15: تصنيف البنك حسب الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة "الوحدة م/ دج " 108
الجدول 16: درجات تصنيف كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMELS 109
الجدول 17: التقييم الكلي لأداء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج 110

فهرس الأشكال

الشكل 1: تقييم الأداء الكلي للبنك 49
الشكل 2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 89
الشكل 3: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج 696 92
شكل 4: نسبة ملاءة رأس المال 98
الشكل 5: تصنيف جودة الأصول بطريقة نسبة التصنيف المرجحة 100
الشكل 6: العائد على الاصول 102
الشكل 7: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع 104
الشكل 8: تصنيف البنك حسب كفاءة وفعالية الإدارة 106
الشكل 9: حساسية البنك لمخاطر أسعار الفائدة 108